

محضر الجلسة رقم 596

التاريخ: الثلاثاء 07 جمادى الأولى 1429 (13 ماي 2008)

الرئاسة: المستشار السيد حسن بيجديكن، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وسبعة وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية

والدقيقة الأربعين بعد الزوال

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفوية.

المستشار السيد حسن بيجديكن، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

السادة الوزراء المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي

لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة

المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال،

أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ماجد من مراسلات

وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد عبد اللطيف اسطمبولي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

توصلت رئاسة مجلس المستشارين برسالة من فريق التجمع الوطني للأحرار

جاء فيها:

الموضوع: تأجيل طرح السؤال في الجلسة العامة إلى جلسة لاحقة.

سلام تام بوجود مولانا الإمام دام له النصر والتمكين.

وبعد؛ يشرفني أن أطلب من سيادتكم تأجيل طرح السؤال الذي تمت

برمجته في جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 13 ماي 2008، حول

"وضعية مستخدمي المكتب الوطني للحبوب"، والذي كان موجهما للسيد

وزير الفلاحة والصيد البحري، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد حاجي،

محمد مفيد، عبد المالك لعرج، أحمد السرعيني، علي طالحا، محمد كرم،

إبراهيم الحب، عبد الله الغوتي، عبد السلام أمغار والأمين الدراق إلى

جلسة لاحقة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

الأسئلة الشفهية والكتائية التي توصل بها مجلس المستشارون ابتداء

من 6 ماي 2008 إلى غاية يوم الثلاثاء 13 منه:

عدد الأسئلة الشفهية: 32 سؤالا؛

عدد الأسئلة الكتائية: 5 أسئلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين، نقطة نظام للسيد المستشار المحترم.

المستشار السيد العربي القباج:

شكرا للسيد الرئيس.

عندي نقطة نظام في نقطتين:

الأولى، فريقي سبق له أن أجل سؤالين في جلسيتين سابقتين، وطلبنا

بالحاح أن تبرمج هذين السؤالين، لكن نلاحظ أنه لم يبرمج في برنامج ديال

اليوم.

ثانيا السيد الرئيس، أستحضر النقاش الذي دار في إطار القانون المالي

لمجلس المستشارين، وأستحضر تدخلات جميع الإخوة البرلمانيين فيما يخص

بداية العمل بالمقر الجديد، وأستحضر أنه في الوقت الذي نرى أن المكاتب

جاهزة، وأن كل الآليات موجودة لازال مجلس المستشارين يضع زهاء 200

مليون في السنة، فأعتقد، السيد الرئيس، أنه حان الوقت لكي نتحقق

الفرق في المكاتب الجديدة؛ أولا لكي نعمل في ظروف مريحة، وثانيا لنعني

مجلسنا من ضياع 200 مليون في السنة.

فنتمنى أن يتحمل المكتب مسؤوليته وأن يتخذ قرارا في هذا الإطار.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، ولو أنه هذه ليست بنقطة نظام.

فيما يخص المقر ديال المجلس راه المكتب خدام، وراه تناقش في اجتماع

المكتب البارح، راه إلى موجود راه ما غاديش نستناو حتى دقيقة، وشكرا.

إذن قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية، توصل المجلس بطلب

الإحاطات الواردة على الرئاسة، الإحاطة الأولى وردت من الفريق

الاشتراكي، الإحاطة الثانية وردت من الفريق الحركي، الثالثة وردت من

فريق التحالف الوطني، الرابعة وردت من الفريق الاستقلالي، إذن الكلمة

لرئيس الفريق الاشتراكي.

المستشار السيد محمد الحضوري:

شكرا السيد الرئيس.

طبقا للقانون الداخلي، نحيط علما الرأي العام من خلال مجلسنا الموقر،

في الوقت فاش الحكومة الحالية واحنا من الأغلبية بطبيعة الحال، اتسمنا

بواحد النوع من الحوار الاجتماعي وتتعمل ما بوسعها للمناقشة مع النقابات

وحل المشاكل وهي دائما تتحاور، في هذا الوقت تنصيبو واحد الظاهرة غريبة على هاذ الحكومة ألا وهو قطاع التعليم العالي.

القطاع ديال التعليم العالي والمسؤولين عليه رافضين اللقاء مع النقابة الوطنية للتعليم العالي، طلبوا واحد العدد ديال المرات باش يتلقاو مع السيد الوزير المسؤول على قطاع التعليم العالي، ولحد الساعة ما لباش الرغبة لهاذ القطاع اللي هو هاذ النقابة اللي هي عريقة في النضال النقابي المغربي.

زد على ذلك، أنه كاين قضايا كبيرة مطروحة بالنسبة للتعليم العالي ألا وهي إغلاق الجامعة ديال مراكش وما سمعنا حتى حاجة عليها، نعرفو الأسباب علاش هاذ الجامعة مغلوقة؟ واللي معرضين واحد عدد الآلاف ديال الطلبة لسنة بيبضاء.

لهذا، احنا نحيط المجلس علما ومن خلاله الرأي العام على أشنو كاين في التعليم العالي اللي ماغاديش بنفس الوتيرة ديال القطاعات الأخرى اللي كتناور وكتتل المشاكل ديالها وكتقرب للحلول أو على كل حال تتعمل مجهود باش تنصيب حلول؟
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للسيد رئيس الفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

الإحاطة التي يتقدم بها الفريق الحركي حول "البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية"، أود أن أحيط مجلسنا الموقر علما ومن خلاله الرأي العام الوطني أنه أحدثت البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية بموجب الظهير الشريف رقم 1.07.149 الصادر في 19 من ذي الحجة 1428 الموافق ل 30 نونبر 2007 بتنفيذ القانون رقم 35.06.

في إطار تبسيط المساطر الإدارية وتحديث القطاعات العمومية، بادرت الإدارة العامة للأمن الوطني إلى إحداث البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، وهي بطاقات مؤمنة على مستوى عال، تمكن من حماية المواطن من كل تزوير محتمل لهويته وتستجيب للمعايير الدولية في مجال الوثائق التعريفية، وهي تتوفر على رقاقة دون تماس وتعتمد على بصمات أصابع اليد كعنصر بيومتري رئيسي، وتستجيب للتوصيات الدولية في مجال الوثائق التعريفية.

إن العمر الافتراضي هو عشر سنوات، وشكلها هو حجم البطاقة البنكية المتداولة، وفيها عناصر أمان مادية وعناصر أمان كذلك على شكل برمجيات، لا ننسى ما هي الأشياء المهمة التي أتت بها هذه البطاقة وهي:

- تأمين وحماية البطاقة من كل تزوير محتمل؛

- حماية المواطن لكل انتحال محتمل لشخصيته؛

- ومواكبة البطاقة للتكنولوجيا الحديثة.

كذلك بسطت المساطر الإدارية لكونها تعني من الوثائق الرسمية كرسوم الولادة أو عقد الازدياد، وهنا يكمن المشكل لأن شروط تحرير عقود الازدياد بالة كاتبة أو عن طريقة الحاسوب، وهذا هو اللي ماكتوفرش عليه واحد العدد الكبير من الجماعات القروية، واللي كيسبب إشكال بالنسبة للمواطنين باش يحصلوا على عقد الازدياد مكتوب باللغة العربية والفرنسية. وكذلك بالنسبة لشهادة السكنى، خص المواطنين يحصلوا على شهادة السكنى من طرف السلطة الترابية أي السلطة المحلية، واعتمادا على هاد الشهادة السكنى يحصلوا بها على شهادة السكنى من طرف الدرك الملكي أو الأمن الوطني.

كذلك بالنسبة لهاد الوثائقية: شهادة الحياة وشهادة الجنسية التي تعني من جميع المساطر التي يجب الإدلاء بها، اللي كوندو نخبرو به أو نحيط به الرأي العام الوطني حول كذلك المعدات الحديثة والعصرية التي يمكن نلقاو بها هذه البطاقات الإلكترونية.

هل هناك كذلك التنسيق مع السفارات والتقنليات المغربية بالخارج بخصوص إعداد بطاقات إلكترونية للمهاجرين المقيمين بالخارج؟ هل هناك أجهزة المراقبة التي تسير هذه البطاقة؟ وكيف سيتم توظيفها من قبل رجال الأمن أو الدرك؟ وهل هناك تنسيق بينها؟
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للسيد رئيس فريق التحالف الوطني.

المستشار السيد محمد طربيش:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني، أخواني المستشارين،

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، أحيط في فريق التحالف الوطني مجلسنا الموقر ومن خلاله الرأي العام وكذلك الجهات المسؤولة عن المكتب الوطني للكهرباء.

حقيقة المجهودات التي قام بها المكتب الوطني للكهرباء فيما يتعلق ببرنامج "كهربة العالم القروي الشمولي" هي مجهودات جبارة، وقطعت أشواطاً ومراحل كثيرة وبسرعة، انعكس إيجابيا على استفادة المواطنين في جميع أرجاء المملكة المغربية.

فالبرنامج بصفة عامة كان ناجحاً، نظرا لتضافر الجهود بين الجماعات المحلية والسلطات الإقليمية وكذلك الفاعلين الاقتصاديين، ثم أيضا وزارة الداخلية التي سهرت على تطبيق هذا البرنامج وتنفيذه، إلا أنه ظلت في طيات هذه الإيجابيات بعض الأخطاء والمشاكل المترتبة عن السرعة في العمل، مما اضطر المكتب الوطني بمراجعة وتتبع ومراقبة كل الإنجازات التي

أقول أن ما استجابت به الحكومة يفوق ما استجابت إليه الحكومات السابقة في الثمانينات والتسعينات و2003.

إن الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في إطار حرصه على مصداقيته ووضوحه مع الطبقة الشغيلة المغربية، يؤكد عدم التزامه بالدخول في معارك النوايا الخفية والتي فيها تأمر على الذات وعلى المقومات التي ناضلنا من أجلها جميعا.

والإتحاد العام للشغالين بالمغرب لم يدخل في أي إضراب للأسباب التالية:

- لأن التجاوب الحكومي لحكومة عمرها نصف سنة اتسم بشمولية التجاوب مع الموظفين والعمال سواء كانوا صناعيين أو فلاحين وكذلك الأمر بالقطاع العمومي والشبه العمومي؛
- فزيادة 10% لكافة الموظفين والعمال؛
- التخفيض الضريبي ورفع الإعفاء الضريبي؛
- رفع حصص الترقية الداخلية من 22 إلى 25%؛
- رفع التعويضات العائلية بنسبة 33%؛
- إحداث هذه التعويضات بالنسبة للقطاع الفلاحي لأول مرة بنسبة ل45 عامل وعاملة؛

- مراجعة أجور الموظفين بالجماعات المحلية بقيمة مليار درهم؛

- مراجعة الغلاف المالي وصل إلى 16 مليار درهم، وهو يضاعف أربع مرات ما تحقق خلال مفاوضات 96 و2003، رغم أن بعض الحكومات كان لها وزير أول ووزير المالية ورئيس البرلمان؛

فإذا كان الإضراب منطقيا، هذه منجزات لماذا لم تكن إضرابات سابقة على ما هو أقل بكثير مما تحقق الآن؟

ولماذا تم قبول الأقل ورفض الأكثر؟ إذا كان الإضراب منطقيا وعلى قائمة المطالب الموحدة، لماذا لم يكن إضراب واحد لكافة النقابات؟

للجواب هناك خلفيات ذاتية، لكل نقابة وهذا ما لن يرد الاتحاد العام للشغالين بالمغرب الدخول فيه، وإذا قيل لنا بأننا نجامل حلفاء سياسيين، فنحن نعتز أن نشجع أي حكومة كيفما كانت، وقد أنجزت ما لم ينجزه غيرها في ظرف وجيز، وإلا فهل علينا أن ننخرط في سياسة أخرى تهدف إلى ضرب كل ما قمنا به في سبيل تحقيق المنهجية الديمقراطية، ثم ننخرط في محاولة لإقالتها فيما بعد؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الرئيس، نشرع الآن... نقطة نظام للإتحاد المغربي للشغل.

المستشارة السيدة خديجة غامري:

شكرا السيد الرئيس.

أنجزت من طرف الشركات والمقاولات التي عهدت لها الأشغال، فكشف المراقبون بعض الأخطاء التقنية، وهذه الأخطاء انعكست سلبا على المواطنين، وهي:

- تعطيل تفعيل الاتفاقيات المبرمة بين الجماعات المحلية والمكتب الوطني للكهرباء؛

- ثم عدم تزويد الدواوير بالكهرباء رغم انتهاء الأشغال منها؛

- حرمان العديد من المواطنين من تحقيق استثماراتهم التي تعتمد أساسا على الطاقة الكهربائية، وهذه الأخيرة تلعب دورا أساسيا في التنمية المحلية، والاقتصاد القروي المحلي والإقليمي والوطني.

بالإضافة إلى مشاكل أخرى كالانقطاعات المتكررة للكهرباء، وخصوصا في إقليم شفشاون، وأخص بالذكر على سبيل المثال لا الحصر.

ثم إشكالية العدادات التي تراقب فيها تلاعبات من طرف بعض أعوان المكتب الوطني، ولتتمتع تعويض هذه العدادات العادية بالعدادات الرقمية والإلكترونية أي بطاقة التعبئة وخصوصا في العالم القروي لتفادي مشاكل عدة.

ثم أيضا هناك إشكالية الاتفاقيات المدفوع مستحقاتها، وخصوصا بالنسبة لأربعة أحياء بشفشاون أي داخل المدار الحضري وداخل المدينة لازالت تعيش في ظلام دامس.

فعوض المكتب الوطني للكهرباء بشفشاون أن يحل المشكل، فبعض التقنيين التابعين للمكتب يعقد الأمور مع الساكنة بطرق سيئة ومخيفة لا تفهم مغزاها والتهرب من تحمل المسؤولية.

بالرغم من الجهود التي تقوم بها السلطات الإقليمية في حل مشاكل الكهرباء، وتم حقيقة علاج عدة مشاكل في الإقليم، إلا أن تبريرات المكتب الوطني اتجه بعض العقد لا زالت واهية وغير مسؤولة.

لذلك نطالب من المكتب الوطني بتنظيم أو عقد أو إرسال لجنة من المكتب لكي تعالج وتحل هاته المشاكل في أقرب الآجال، ولنا اليقين بأن السيد المدير العام للمكتب الوطني للكهرباء، سيهتم بهذا الأمر كما هو معهود فيه روح العمل ومراعاة مصالح المواطنين وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للسيد رئيس الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد العربي القباج:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أريد أن أحيط المجلس علما ومن خلاله الرأي الوطني للحركة الإضرابية التي لم ينخرط فيها الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، تلك الحركة غير المبررة نظرا لكون الحكومة استجابت للحد الأدنى للمطالب، وحسب الأرقام

حاد، محمد اجبيل، عبد الحميد أبرشان، علي أساكتي، أحمد النماوي، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا للسيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الوزير المحترم،

لقد قامت الوزارة بالترخيص لشركة جرف الموائ Drapor سنة 2002 لجرف الرمال بكل من المهديّة والعرائش، لكي تقوم هذه الشركة بتعميق الممرات الملاحية لتسهيل عملية ولوج السفن والبواخر للمساهمة في إعادة الحياة والنشاط للميناء.

ولكن للأسف، نلاحظ أن هذه الشركة اقتصر نشاطها على جرف كميات هائلة من الرمال البحرية، وتسويقها لدى المنعشين العقاريين وشركات صناعات الإسمنت المسلح رغم ضعف جودتها.

وإننا إذ نسجل بتنويه كبير الجهود التي بذلت من طرف السلطات الجهوية والإقليمية لتنظيم قطاع استخراج الرمال من المقالع الشاطئية بالقيطرة. نسألكم، السيد الوزير، عن مدى جودة الرمال المستخرجة من موائ العرائش والمهديّة وصلاحيّتها للاستعمال في صناعة الإسمنت المسلح؟

كما نود معرفة نتائج مراقبة مصالحكم لهذا النشاط الحساس الذي قد تكون له عواقب وخيمة على المجال البيئي وعلى نشاط الصيد البحري وعلى قطاع البناء.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للرد على السؤال.

السيد كريم غلاب وزير التجهيز والنقل:

شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فأولا في إطار الجواب يجب التذكير أن استغلال الموائ يستلزم القيام بصفة دورية بعملية إزالة الرمال، قلت بأنه يجب التذكير بأنه استغلال الموائ يستلزم عملية جرف الرمال كما جاء في السؤال، لجعل مسار دخول

في الحقيقة مجموعة الإتحاد المغربي للشغل كان بودنا حضور السيد الوزير ديال تحديث القطاعات على أساس باش يجاوبنا، وكنتنى باش الأسبوع الماضي يتطرح سؤال أو يتوجه له سؤال شفوي آني ويجاوب عليه، خاصة أننا هذه المسألة كتعلق بالطبع بالظروف ديال العمل والمطالب ديال الموظفين في القطاعات الوزارية والجماعات المحلية.

خاصة، كنعرفو أن اليوم كان إضراب اللي دعينا الإتحاد الوطني للشغل في القطاعات الوزارية والجماعات المحلية، واللي كان أولا هو احتجاج على الظروف اللي كيعيشوها الموظفين والموظفات والأعوان وأيضا احتجاج على النتائج الهزيلة اللي كانت في الحوار الاجتماعي والتي لم ترق إلى حدود الدنيا لمطالبنا، خاصة بالنسبة لهذه الفئة العريضة ديال الشعب المغربي وهي الموظفين والموظفات.

هاذ المطالب اللي لم تختزل فقط في الأجور واللي حتى هاذ النقطة بيدها من خلال الحوار الاجتماعي رفضناها، لأن اعتبرنا أن هاذ الزيادة الهزيلة ما يمكنش بواسطتها مواجهة الحرب ديال الأسعار والأسعار المهولة لا في المواد الأساسية ولا في الخدمات الأساسية، وبالتالي مطالبنا هي الزيادة في الأجور على حدود 30%.

ثم كيف قلت المطالب ما ختزلناش فقط غير في الأجور، ولكن في مجموعة ديال المطالب وأهمها الترقية وكنتناوا باش السيد الوزير يحضر هنا باش يجاوب على الظروف اللي من أجلها الموظفين والموظفات خاضوا إضراب واللي كنهنهم بالنجاح ديالو اللي فاق 80%. وكنتنى، السيد الرئيس، باش الأسبوع الماضي باش يتدرس سؤالنا الشفوي الآني، ويحضر له السيد الوزير باش يجاوب على المشاكل اللي كيجانبو منها الموظفين والموظفات وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

تنحترموك وهذا سؤال ماشي نقطة نظام، ولكن راه سجلنا نقطة نظام باش ندرجها في المكتب إن شاء في الأسبوع المقبل.

إنن نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفوية المبرجة في جدول أعمال هذه الجلسة وعددها 20 سؤالا: 7 أسئلة منها آنية موجهة لكل من قطاعي التجهيز والنقل والفلاحة، و13 سؤالا عاديا موزعة على قطاعات: الداخلية، الفلاحة، الإسكان والصحة.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآني الأول الموجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل حول "جرف الموائ بمنطقة المهديّة"، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، عبد المجيد الهاشمي، أحمد التويزي، نور الدين بركاع، عادل المعطي، أحمد بومكوك، نبيه لحسن، أحمد الشافعي، الغازي لغرابية، أحمد الجفيري، الحسين الحداوي، الحبيب الزويكي، عمر الجزولي، إبراهيم بنديدي، عبد القادر الغميلي، البشير أهل

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تعقيب للسيد المستشار.

المستشار السيد عبد المجيد الهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

كنشكركم أولا على تفضلكم بالإجابة على هذا السؤال، وبالفعل فإن ما ورد في جوابكم يعرفه الجميع، لكننا ملزمون السيد الوزير من باب النزاهة والروح الوطنية والموضوعية كذاك أن ننبهكم إلى ما يلي:

فهذه الشركة بالفعل شرعت في هذه العملية ابتداء من سنة 2002 بموجب قرار لوزير التجهيز وحددت شروط الاستغلال في كناش التحملات، إلا أن الشركة أصبحت مخالفة لمقتضيات شروط هذا الكناش والتي أخصها فيما يلي:

فقد حددت مدة الاستغلال في خمس سنوات، هذه المدة انتهت من فبراير على ما أظن، الآن الشركة باقية كتنشغل، فاش من إطار؟ هل مددتم هذا الاستغلال؟ وكيف؟ واش درتوا عاود ثاني طلب عروض مفتوح؟

بغيناكم باش تنوروا الرأي العام في هذا الموضوع.

كذلك بكناش التحملات يمنع تسويق الرمال ليلا، وهاذ الشيء راه كابين في كناش التحملات ولا يسمح به إلا في خلال التوقيت الإداري، في حين أن الملاحظ هاذ الشركة تقوم بذلك ليلا وخلال أيام العطل السبت والأحد والأعياد الوطنية والدينية إلى آخره.

كما أن الشركة تقوم بعملية الجرف وسط البحر كنشوفوهم، اللجنة اللي مشات تما وشافوا بأنهم كيدخلوا وسط البحر وقرب شاطئ شليحات أي خارج المواقع المسموح بها، دائما طبقا لمقتضيات كناش التحملات، والكميات المستخرجة تفوق بكثير 500 ألف متر مكعب المنصوص عليها في الترخيص، في غياب، وأؤكد على هذا السيد الوزير، في غياب أية مراقبة لوزارتكم طبقا لبنود كناش التحملات.

الأمر الخطير الذي جعلنا نلج على طرح هذا السؤال لتنبيه الحكومة وتحميلها كل ما سياتر عن ذلك من كوارث وآثار وخيمة وما يتعلق بجودة الرمال المستخرجة من العرائش والمهدية، والتي تسوقها الشركة لجميع الشركات المنتجة للإسمنت المسلح وفي قطاع البناء بشكل عام.

السيد الوزير،

أذكركم أنكم شاركنم إلى جانب السيد وزير إعداد التراب والبيئة سنة 2007 في حفل تسليم شهادة الجودة ISO 14001، وقد أكدتم آنذاك أن وزاراتكم تدعم شركة Drapor بهدف تمكين السوق الوطنية من رمال ذات

السفن إلى الميناء يكون في ظروف سليمة، وهذا ما تقوم به في جميع الموانئ حتى نوفر الأعماق اللازمة للملاحة البحرية.

وفي هذا الصدد، قامت الوزارة فعلا في سنة 2002 بالتوقيع على ترخيص لشركة Drapor، شركة مختصة في جرف الموانئ لتقوم بها -بعملية جرف الرمال لمدخل ميناء المهدية-، وهذا بعد فوز هذه الأخيرة لطلب عروض مفتوح، إذن لم تأت الموافقة بطريقة مباشرة، بل بعد طلب عروض مفتوح وبعد المصادقة للجنة الإقليمية التي تشرف على المقالع، التي يترأسها السيد الوالي لكل إقليم أو الجهة أو السيد عامل كل إقليم وكنشرك فيها الوزارة ككاتب دائم لهذه اللجنة وكنحضر فيها جميع المصالح المعنية بما فيها الجماعات المحلية المعنية.

العملية ديال جرف الرمال في المهدية تمر في ظروف يعني أعطت نتائج إيجابية، وأقدم لكم البعض منها:

- توفير الأعماق اللازمة لضمان سلامة الملاحة لدخول وخروج ميناء المهدية، حيث تم جرف كل سنة معدل ديال 500 ألف متر مكعب؛
- تخفيف العبء على خزينة الدولة، يعني عوض أن تكون شركات اللي كتنقوم باستغلال هذه الرمال باش كتسوقها كتنقوم الدولة يعني الوزارة اللي كتنعمل صفقات من أجل جرف هذه الرمال، فافتصدنا ما يناهز 8 مليون ديال درهم سنويا بفضل هذه العملية، إذن خفضنا على العبء ديال ميزانية الدولة؛

- كذلك قمنا بتنمية المداخل ديال الجماعات المحلية، بما فيها الجماعة الحضرية المهدية من جهة والجهة ديال غرب شراردة بني حسن اللي كتنستخلص المداخل الآتية من هذه العملية؛

- تم تطبيع الحال هذه الشركة كتنقوم بتزويد الأسواق المحلية والوطنية بالرمال، وأكثر من كل شيء كتنسأهم بواحد البديل أمام عملية الاستغلال العشوائي للكثبان الرملية اللي موجودة في القنيطرة، إذن هاهما بعض المزايا ديال هاذ المشروع.

فيما يخص جودة هذه الرمال، أبانت بعض الدراسات على أنه جودة الرمال ديال الجرف لا تقل جودة على الرمال المستغلة على الكثبان، لكن تيبقى أكد أنه من الضروري قبل استعمال هذه الرمال في الخرسة أن يتم التأكد من المعطيات التقنية والهندسية لكل هذه الرمال حتى يتم استعمالها في ظروف حسنة، يعني تحديد الكمية ديال الماء والكمية ديال الإسمنت والكمية ديال الرملة باش كل خرسة لها جودة ولكن كل هذا كيشرف عليه مختبرات.

أما فيما يخص المراقبة، تتأكد لكم على أنه لجنة ديال المراقبة تسهر على ذلك والوزارة كندعم هذه المراقبة، ولا يوجد أي أمر يشوب هذه العملية، مثلا حتى التأثير على البيئة لاحظنا ارتفاع الكميات ديال الصيد البحري في ميناء ديال المهدية.

وشكرا.

جودة عالية وتحويل قطاع الرمال إلى قطاع صناعي وعصرية شبكة توزيعه، وأكتم آتذاك كذلك أن الرمال المسوقة في القطاع غير المنظم تهدد سلامة البيئة.

إلا أن ما يحدث الآن يؤكد عكس هذا الكلام، فالشركة لم تكلف نفسها عناء تحليل الرمال لمعرفة مدى صلاحيتها، ولم تلتزم بتكليف مكتب دراسات للقيام بدراسة سنوية حول آثار نشاطها على المحيط البيئي، وهذا كذلك منصوب عليه في كناش التحملات، شوفوا واش كين شي دراسة كندار سنويا؟

بل والأخطر من ذلك، فقد ثبت مؤخرا ومن خلال تقرير طالبت به جمعيات المجتمع المدني التي تهتم بالموضوع، وقام مختبر متخصص من العيار الثقيل بإخراجه، أكد أن الرمال المستخرجة من المهديّة والعرائش غير صالحة لأشغال البناء وصناعة الإسمنت المسلح.

هذه النتائج نعتبرها مخيبة للأمال وخطيرة في نفس الوقت على صناعة الإسمنت المسلح، الشيء الذي قد يؤدي إلى عواقب وخيمة في البناءات والمنشآت التي استعملت فيها هذه الرمال، خاصة وأنا وجدنا في الموقع الإلكتروني للشركة أنها المزود الأول لمعامل صناعة الإسمنت المسلح وهي أيضا المزود الأول لمنشآت الطرق السيارة بالمغرب. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس كاع الأسئلة مهمة خصنا نحترمو التوقيت، إذن الرد على التعقيب عند السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

المسألة ساهلة إلى بغينا نعقبو على هذا الموضوع وخصوصا في إقليم القنيطرة، إقليم القنيطرة تعرف واحد العملية خطيرة جدا ديال الاستخراج العشوائي ديال الرمال في كنبان الشواطئ، إذن هذا علاش كنا جد سعداء كوزارة لإيجاد بديل بواحد المنظور صناعي، بواحد المنظور ديال واحد الشركة، بواحد المنظور ديال واحد التصاميم، بواحد المنظور اللي فيه مساطر اللي كتحدد ظروف الاستغلال لهذه الشركة.

هذا البديل إلى بغينا نستعملوه في المهديّة نستعملوه في الأقاليم الأخرى، وعندما قاتم في السابق على أنني أدعم هذه الشركة، لا أدعم هذه الشركة بل أنه الوزارة تدعم كل الشركات التي تريد أن تقوم بعملية جرف الرمال، أي تدعم إمكانية إيجاد حل بديل للاستغلال العشوائي والخطير جدا بالنسبة للبيئة وبالنسبة للمستقبل السياحي وبالنسبة للتوازنات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، اللي هو يعني يقوم به بعض الناس في ظروف غير مقبولة، بالرغم من الجهود ديال المراقبة اللي كتقوم به الدولة بصفة عامة والوزارة داخلة في هاذ المجهود.

إذن كل ما هنا أنه حل جيد، جديد ربما في بعض الأمور التي يجب أن نتأكد منها، وأؤكد لكم خلافا لما جاء في التعقيب على أنه الوزارة واللجنة المحلية تقوم بدورة لمراقبة يعني احترام دفتر التحملات، تقوم بطريقة دورية للتأكد من الكميات وللتأكد من ما تقوم به من ظروف الاستغلال للتأكد من احترام البنود المتواجدة في دفاثر التحملات.

وإذا تبين أنه هناك تأخير أو هناك عدم القيام ببند من البنود إلا وتقوم بإشعارات وتنخيلو المدة القانونية والضرورية لهذه الشركة باش تصلح الوضع، ولا تبين بأنه ما كتحترمش دفتر التحملات يعني راه غادي نوقفو كما وقفنا العدد ديال المقلع.

لكن بالنسبة للسادة المستشارين اللي هم فعاليات محلية خصنا دائما نقارنو ما بين هاد جوج ديال الحلول.

إلى وقفنا مثلا هاته الشركة، ولا أرى لماذا؟ لأنه تحترم كناش التحملات، وتقوم بعدد من المزايا كتوفر للدولة 8 مليون ديال الدرهم سنويا، كتمول الأسواق بمواد البناء.

وفيما يخص الجودة، أقول لكم أن هذه الرمال ديال الجرف قابلة للاستعمال في الخرسانة، لكن باحترام القوانين المعمول بها التي تطبق على هذه الرمال، يعني خص المختبر خص التأكد من المعطيات المكونة لهذه الرمال، خص تحديد La formulation أي النسبة ديال الماء والنسبة ديال الإسمنت والنسبة ديال الرملة قبل استعمالها، إذا استوفت فيها هذه الشروط فستكون قابلة للاستعمال في ظروف آمنة تحت المراقبة ديال من يقوم بمراقبة الأوراش ديال البناء بصفة عامة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وشكرا على مساهمتكم في هذه الجلسة. تنتقل إلى الأسئلة الموجهة لقطاع الداخلية وعددها ثمانية، السؤال الأول الموجه إلى السيد وزير الداخلية حول "المسطرة المعقدة لمشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، محمد طربيش، محمد العقاوي، ميلود ناصر، محمد أبو الحدادي، الميلودي عفوت، عبد القادر لبريكي، أحمد الديبوني، محمد عبده عز الدين، أحمد الشرفاوي، مولاي إدريس الحسني العلوي، العربي الهرامي، عبد السلام أحدوش، محمد البطاح، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد أحمد الكور:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

إلا أن هاذ التجربة كتبين بأن هناك في بعض الأحيان ضعف التدبير والمساطر من طرف الشركاء اللي هي مساطر خاصة بهاذ الشركاء، اللي تتجعل بأن الحصة ديال هاذ الشركاء بعض الأحيان متيتمش وضعها في الوقت المناسب، ولذلك تم وضع واحد الإستراتيجية وطنية ومخططات إقليمية لتكوين وتقوية الكفاءات قصد تأهيل الفاعلين بهدف تنفيذ المساطر الجديدة على أحسن وجه.

فتم استفادة تقريبا 20 ألف شخص من مخطط التكوين وتقوية الكفاءات، تم التركيز على التكوين المكثف في مجال المساطر المالية لفائدة أزيد من 200 إطار تابعين لوزارتي الداخلية والمالية، ويمكن لنا نعتبرو أنه حقيقة واحد العدد ديال القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية الآن عندها رغبة باش تطبق نفس المساطر اللي هي مطبقة بالنسبة للمبادرة الوطنية.

من جانب آخر، لازم نشيرو بأن راه مواكبة مع هاذ التسهيلات وهاذ المرونة في المساطر، راه كايين واحد العملية ديال التدقيق ديال تدبير محكم ديال المراقبة من طرف عدد من الأجهزة التي تتدخل باش تكون هذه العملية تمر بكل الشفافية الضرورية رغم هذه التسهيلات والمرونة في المساطر. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، التعقيب للسيد المستشار.

المستشار السيد أحمد الكور:

شكرا السيد الرئيس.

نشكر السيد الوزير على المعطيات الدقيقة اللي اعطيتونا، نحن بدورنا كذلك مكنكروشاي أولا النتائج الإيجابية اللي جابو هاذ الورش الملكي، كما نتمن كذلك الطريقة باش نتخرج للوجود هاذ المشاريع، غير هو الملاحظة ديالنا، السيد الوزير، وغادي نوضع كذلك واحد النقطة على واحد الملاحظة هو أنه كتمنن المجهودات الجبارة اللي قامت بها الإدارة المغربية بصفة عامة، أي الإدارة المغربية التعامل ديالها عرف واحد التقدم ملحوظ، ولا أجمال الإدارة هذه حقيقة، احنا كتمنن كنعيشو فعلا هاذ الشيء، كان غادي يمكن لنا نفيدوكم مجموعة من الملاحظات، احنا الجانب اللي نتعرفو فيه، اللي كنعلمو فيه شوية ديال المشاكل وهو العقار، لما يتعلق العقار مثلا بالأملك المخزنية أو بالكيش أو بأراضي الجموع، وهنا نتوقف شوية المسطرة.

لهذا نلتمس منكم، السيد الوزير، ومن الوزير الأول، تبسيط شيئا ما من هذه المساطر، احنا بطبيعة الحال قانعين ولكن نطلب المزيد من تبسيط هذه المسطرة.

لقد كان للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وقعها الإيجابي في الساحة الوطنية، حيث ثمنها فريق التحالف الوطني إلى جانب مختلف شرائح المجتمع المغربي، حيث كان هذا الورش الملكي سببا مباشرا في تحريك العديد من الأوراش الاجتماعية التي تعنى بالإنسان المغربي وتحاول إخراجها من برائين الحاجة والهشاشة الاجتماعية وتعمل على إدماجه في صلب التنمية الحقيقية. وما أن جل مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تأتي في إطار شراكة، فإن المساطر المعتمدة لإخراج المشروع إلى حيز الوجود تتطلب أحيانا وقتا واجراءات متعددة وطويلة، الشيء الذي يعطل مسيرة مجموعة من المشاريع.

السيد الوزير المحترم، هل لدى وزارتم الموقرة إستراتيجية معينة في هذا الباب من أجل تبسيط هذه المساطر لما فيه مصلحة المبادرة؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للجواب على السؤال.

السيد شكيب بنموسى وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السادة والسادة المستشارين المحترمين،

فمنذ الإعلان عن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في تاريخ 18 ماي 2005، يمكن أن نعتبر أن الحصيلة لحد الآن جد إيجابية، فأزيد من 12 ألف مشروع هي مبرمجة وأكثر من 3 ديال الملايين ديال المستفيدين، ولقد تم ترسيخ فلسفة ومبادئ الشراكة والثقة والحكمة الجيدة، وتحسين أيضا دور الرافعة من خلال مساهمة عدد من الشركاء بحوالي تقريبا 3 مليار ديال درهم أي بنسبة تفوق 41%.

ولازم الإشارة أن المساطر ديال المتابعة فيما يخص المبادرة الوطنية للتنمية البشرية هي المساطر اللي هي مبسطة ومرنة، حيث أن المبادرة هي المشروع الوحيد الذي يخضع لمثل هذه المساطر، فيتم تنفيذ المشاريع بعد المصادقة عليها من طرف اللجان الإقليمية دون انتظار المصادقة عليها من طرف المستوى المركزي، أي كل المشاريع هي غير ممركة.

يتم وضع رهن إشارة الآمرين بالصرف والمساعدين الاعتمادات المالية في أجلها المحددة، يتم اعتماد واحد المسطرة اللي هي المسطرة les bons de commandes بدل إتباع مسطرة الصفقات، كما يتم إحداث حسابات خصوصية على مستوى كل الجماعات المحلية لتشجيع الشراكة وجعل رؤساء الجماعات آمرين بالصرف لتمكينهم من تنفيذ البرامج والمشاريع المسطرة في أحسن الظروف.

على الكحول، هما الأسباب الرئيسية وراء جنوح إلى الإجرام والعنف وتفتشي كافة أشكال الجريمة عموما وجرائم النهب والسلب باستعمال السلاح الأبيض والسيوف، التي تؤدي غالبا إلى إزهاق أرواح المواطنين وإصابتهم إصابات بالغة والقتل العمد مع سبق الإصرار والترصد، مما أصبحت معه حياة المواطنين مهددة.

السيد الوزير المحترم،

إننا ونحن نطرح السؤال لا نهدف من خلاله تضخيم الأمور بقدر ما نريد التحسيس بانتشار هذه الظاهرة ودق ناقوس الخطر، خصوصا وأن هذه الظاهرة أصبحت تأخذ شكلا منظما عبر تكوين جماعات وعصابات، هدفها التردد للمارة في النقط السوداء وأحيانا وسط الشارع العام في واضحة النهار من أجل السلب والنهب والاعتصاب والقتل.

وإضافة إلى إبلاغ تشكيكات المواطنين وتذمرهم عبر أغلبية سمات المملكة، وهناك مثلا السطو على البنوك، وأصبح حمل السلاح مثل حمل الهاتف المحمول، هذا هو الذي جعلنا نطرح هذا السؤال، إلا أننا نرى أن حمل السلاح أصبح ظاهرة موجودة عند كثير من المواطنين.

أمام هذا، ما أصبح يتداوله الشارع المغربي ومن يشاهده وما تطلعنا عليه الجرائد اليومية من أحداث إجرامية ذات صلة بالموضوع، نسائلكم عما تخصصونه من إمكانيات بشرية ولوجيستكية للحد من هذه الظاهرة في كافة أبعادها، وخصوصا أن هناك من رجال الأمن المخلصين من كان ضحية هذه الظاهرة؟

وما هي إستراتيجية وزاراتكم بخصوص مواجهة هذه الظاهرة لضمان طمأنة واستقرار المواطنين حتى لا تبقى المعالجة ظرفية عبر حملات محدودة في الزمان؟

كما أننا نؤكد على توفير إمكانيات كافية لرجال الأمن من أجل أداء مهامهم التي نعتبرها صعبة، هذا بالإضافة إلى العناية بأوضاعهم المادية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

فإن المصالح الأمنية واعية بما يكتسبه تدعيم الإحساس بالأمن والطمأنينة لدى المواطنين من أهمية، وكذا الدور الذي يلعبه العامل الأمني في المساعدة على توفير المناخ الملائم للنشاط الاقتصادي والاجتماعي، ولذلك تم اتخاذ المزيد من الإجراءات والتدابير لمحاربة الجريمة بكل مظهراتها والانحراف بكل أشكاله.

كذلك عندي ملاحظة أخرى، السيد الوزير، إذا سمحتي، أنه كإين هاذ الفلسفة ديال الشراكة، اليوم كلشي متحمس لهاد التجاوب وخاص الجمعيات في غالب الأحيان كنلقاؤهم ما عندهم رشيد مالي باش يمكن لهم يواجها هاذ الشراكة، ولهذا ما فيها باس تنورونا بشي مفهوم جديد أو طرق جديدة باش يمكن تحسسوها حتى الرأي العام ونحسسوها بها هاذ الجمعيات اللي فعلا باغية تنشط وباغية تجتهد.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الرد على التعقيب للسيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

اللي بغيت نؤكد عليه هو هادي عملية وطرق جديدة للتعامل مع برامج مهمة في المجال الاجتماعي واللي في الحقيقة حاولت تدخل حكمة جديدة وطريقة ديال الشراكة جديدة ما بين لا الجماعات المحلية ولا الدولة ولا المجتمع المدني.

بطبيعة الحال هناك صعوبات ولكن المساطر اللي هي موجودة تتمكن من التغلب على هذه الصعوبات، وما بين هاد الأمور هو الدور الذي يمكن أن تلعبه الجماعات المحلية، كإين واحد الآليات اللي هي الآن موجودة يمكن مازال متنستغلوهاش بالطريقة الكافية.

أنا تكلمت على الصندوق الخاص اللي هو ديال المبادرة الوطنية على صعيد الجماعات، مازال هاذ الصناديق ما تستغلوهاش في الحقيقة، عدد الجماعات التي تستعمل هاذ الآلية قليلة مازال قليل، وهذا في الحقيقة مسلسل اللي يمكن تطوره في المستقبل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني الموجه للسيد وزير الداخلية حول "استفحال ظاهرة العنف واستعمال السلاح الأبيض"، للمستشارين المحترمين السادة: خيري بلخير، إبراهيم الحب، الحبيب لعاج، محمد كرام، محمد طالحا، علال العزيوني، أحمد حاجي، الأمين الدراق، محمد مفيد، إبراهيم الرميلى، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد خيري بلخير:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أختي، إخواني المستشارين،

تجمع النظريات والدراسات السوسيو اجتماعية وكافة الظروف أن ظاهرة الانحراف واستخدام عقاقير الهولسة التي تفقد الفرد توازنه والإدمان

معه الهاتف المحمول في الرقعة الآن، سير أي واحد اللي يقدر يخرج بالهاتف المحمول راه الأذن ديالو تمشي ماشي حتى التليفون. ولهذا، السيد الوزير، راه هاذ الشئ فظيع، ولهذا نطلب، السيد الوزير، أن هذه الإجراءات تعطي الأكل ديالها وتمنى لكم التوفيق. والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن السؤال الثالث الموجه للسيد وزير الداخلية حول "ظاهرة تهريب وبيع الأدوية بالمناطق الحدودية"، للمستشارين المحترمين السادة: نور الدين بركاع، عبد القادر النيلي، إدريس الراضي، عبد المجيد المهاشي، عبد الحميد أبرشان، أحمد الجفيري، نبيهة الحسن، علي أساكتي، إبراهيم بن ديدي، أحمد بومكوك، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد نور الدين بركاع:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

أخواتي إخواني المستشارين،

السؤال ديالنا كيتعلق بتهريب وترويج الأدوية المهربة في بعض المناطق الحدودية.

السيد الوزير المحترم،

يلاحظ ومنذ مدة تفاقم هاته الظاهرة ألا وهي تهريب وترويج الأدوية ببعض المناطق الحدودية، وخاصة بعض المدن كمدينة وجدة مثلا، وبالتحديد في بعض أسواقها المعروفة، وهذا على مرأى ومسمع الجميع، فخطورة هذا الترويج تكمن في تعدد هذه الأدوية وبالتالي تعدد الخطورة ديالها، فهناك بعض الأدوية المعروفة بالأدوية المسببة للهلوسة، وهي تستعمل في علاج بعض الأمراض النفسية وكذلك بعض الأمراض العقلية الخطيرة.

وعدم الاستعمال ديالها الجيد حسب وصفة الطبيب قد يؤدي إلى آثار وخيمة على المستعمل بصفة عامة كان مريضا أو مواطنا عاديا، كمثلا قد تسبب كما قلت الهلوسة أو تسبب واحد الحالة ديال عدم الوعي بحيث أن المستعمل ديالها ما كيعرفش أشنو كي عمل؟ كي عود مسلوب الإرادة والوعي ديالو ما كيقاش يعني كيرتكب واحد الجريمة، وما كيعرفش أشنو إقترف؟

وكذلك كئودي وهذا هو الخطير لواحد النوع ديال الإدمان la toxicomanie و l'accoutumance بحالها بحال المخدرات، بحال les drogues، وهذا هو خطر ديالها، وكنعرفو على أنه الإدمان كئودي إلى واحد عدد ديال الأمراض الاجتماعية، من بينها راه تكلم عليها الأخ

ولتمكين المصالح الأمنية من التصدي للجريمة والرفع من فاعليتها في هذا الميدان، قامت الحكومة باعتماد مخطط أمني لتعزيز الوسائل البشرية والمادية للمصالح الأمنية المختصة، والسياسة المتبعة لمواجهة الجريمة تشمل جانبين، واحد الجانب اللي هو وقائي، والجانب الآخر اللي هو زجري.

وتترجم على أرض الواقع من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات تندرج في إطار واحد الخطة اللي يتم إعدادها اعتمادا على دراسات تحليلية في عين المكان، واللي تتخذ بعين الاعتبار المناطق اللي تتعرف ارتفاع معدلات الجريمة وأيضا تتخذ بعين الاعتبار الأنماط والوسائل المستعملة من طرف العناصر الإجرامية.

ويمكن تلخيص هذه الإجراءات فيما يلي:

أولا، إحداث فرق متنقلة قصد محاربة بعض مظاهر وأشكال الجريمة بالشارع العام؛

ثانيا، تزويد الفرق السياحية بمعدات مجهزة من أجل تمكينها من النهوض بواجباتها المهنية على أحسن وجه؛

ثالثا، تكثيف الحملات التطهيرية اليومية، مع التركيز على النقاط السوداء والنائية وفق برنامج محدد؛

رابعا، تعزيز الحضور الميداني عن طريق مضاعفة أعداد وحدات الدوريات الراجلة والمحمولة التابعة للهيئة الحضرية، بالإضافة إلى التواجد في جميع النقاط الحساسة والحيوية.

وفي الأخير، لازم الإشارة أن وزارة الداخلية بتنسيق مع وزارة الخارجية والعدل وكذلك المصالح المختصة، منكب على دراسة مشروع قرار وزاري سيمكن من وضع لأئحة مدققة لأنواع الأسلحة البيضاء التي يجرم حملها القانون، وسيخضعها لنظام تحديد الحصص المرخص للاستيراد، مما سيمكن من مراقبتها عند إدخالها للتراب الوطني وأيضا ضبط قنوات تسويقها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد خيري بلخير:

نتمنى يتحقق هذا الشيء، ولكن كما قلت في جوابكم الوقائي مادام أننا كنعرفو أنه هناك متاجر تباع الخمر لأي واحد وبالخصوص القاصرين، ما كينش واحد المراقبة صارمة على الخمر بالخصوص، لأنه كنعرفو الآن الأزقة كوجود عدد ديال الشبان والناس يتعاطون الخمر في الأزقة، كيفاش غادي يتصرفوا مع المواطنين ومع المارة؟

كذلك أننا علاش طرحنا هاد السؤال؟ لأننا نراهن المغرب على جلب عدد ديال المستثمرين بالخصوص في قطاع السياحة، إلى بقينا كنعرفو هاذ العدد ديال الجرائم، الآن نخوفنا ديالنا هو ما كينش شي واحد يقدر يبرز

الزجرية المتخذة فإن الجانب التحسيس والتربوي المتعلق بإبراز مخاطر هذه الظاهرة يبقى وحده الكفيل للحد منها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد نور الدين بركاع:

فعلا فهذا السؤال كان موجها في الأصل إلى وزارة الصحة، نحن نفهم على أنها ظاهرة وتهم - كما قلت السيد الوزير - قطاعات متعددة: الصحة والمالية المتمثلة في الجمارك والداخلية والأمن وكذلك المجتمع المدني وقطاع العدل كذلك.

يجب أنا أظن، الضرب على يد المتلاعبين بصحة المواطنين، ويجب ألا تهاون على كل من يهاون ومن يتلاعب بسلامة المواطن وسلامة دوائه، وتفهم كذلك على أنه قضية ديار الدواء تكلف كثيرا بالنسبة للمواطن، فالوصفة الطبية تقريبا تعادل واحد 3 أو 4 أيام من يوم عمل ديار الأجور أو SMIG، كنعرفو كذلك على أنه الاستشارات الطبية كذلك واحد يومين أو ثلاثة من أيام عمل، ولكن هذا ما كمنعش باش نضربو على يد كل من يتلاعب بالصحة ديار المواطنين والسلامة دياهم، وكذلك هذا كيم المجتمع كله المدني والتربية ديار الشباب بالخصوص والأطفال والشباب في المدارس لأنهم هم المستهدفين الأولين من هذه الظاهرة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن السؤال الرابع الموجه للسيد وزير الداخلية حول تصحيح مشروع تصميم التهيئة بمدينة الناظور، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الحضورى، عبد الرحمان أشن، مولاي الحسن طالب، زبيدة بوعياذ، محمد العلوي، محمد الهبطي، دحان الدرهم، عمر مورو، حسن أكليم، علي سالم شكاف، أحمد العاطفي، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد عبد الرحمان أشن:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

سؤالنا موجه إلى السيد وزير الداخلية، وهو حول التغيرات التي طالت مشروع تصميم التهيئة لمدينة الناظور منذ سنة 1996. السيد الوزير،

المستشار قبل مني واحد العدد ديار الأمراض الانحراف والتشرد وما إلى ذلك من الأمراض الاجتماعية الخطيرة.

كاين هناك أدوية أخرى هي ضارة وسامة، لأنه ثبت في مختبر ديارنا الوطني ومختبرات أخرى دولية على الخطورة ديارها وما بقائش كتباع في commerce في السوق نظرا للخطورة ديارها، كئودي مثلا لمضاعفات جانبية الكبد، الجهاز العصبي أو المناعي أو غيرها.

وكاين النوع الثالث ديار الأدوية، اللي هو كذلك بالخطورة بمكان وهو الترويج ديار الأدوية المغشوشة أو الأدوية الرخيصة، اللي انتشرت في الآونة الأخيرة في العالم كله خاصة العالم النامي وإفريقيا بالخصوص، اللي دابا ربما رقم المعاملات ديارها كيتعدى المليار دولار في العالم، وهاد النوع ديار الأدوية الخطورة ديارها كيكمن على أنه هي في الأصل كتوجه لواحد النوع ديار الأمراض لكن غير نافعة، مغشوشة.

وهنا نؤكد على ضرورة إيجاد بعض المختبرات الخاصة والخصوصية spécialisés في الجهات لتحديد la bioéquivalence مدى الجودة ديارها والنفع ديارها.

كاين مسائل أخرى تتعلق بالاقتصاد الوطني، كنعرفو على أن المؤسسات ديارنا الوطنية هي مؤسسات مشهود لها بالكفاءة في هذا الميدان، وهذا النوع من التجارة كيهدد الاقتصاد الوطني ديارنا عبر منافسة غير الشريفة.

فالسؤال ديارنا، السيد الوزير، ما هي الإجراءات المتخذة من طرف القطاع دياركم أو القطاعات الوزارية الأخرى للتصدي لهاته الآفة الخطيرة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد وزير الداخلية للإجابة على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

فكما جاء في سؤالكم فإن المنطقة الشرقية تعرف بحكم موقعها الجغرافي ظاهرة تهريب الأدوية، والتي تعرض للبيع بشكل محدود، خصوصا بالسوق المعروف بسوق الفلاح بوجدة، ويعزى الإقبال على هذه الأدوية إلى كونها تعرض بأثمنة أقل من تلك المتداولة بها بالصيدليات الوطنية، ونظرا لخطورة هذه الظاهرة كما جاء في تدخلكم، فقد كتفت المصالح الأمنية من مجهوداتها من أجل محاربتها، وذلك بتنسيق مع الإدارة العامة للجمارك ووزارتي الفلاحة والصحة، الشيء الذي ساهم في التراجع الملحوظ للأدوية المعروضة للبيع.

هذا وقد تم خلال سنة 2007 بوجدة حجز 780 علبة من مختلف الأدوية و3000 قرص مهلوس، كما تم تقديم 439 شخص متورط في ترويج واستهلاك هذه الأقراص، وهنا تجدر الإشارة أنه رغم كافة المجهودات

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كما جاء في تدخلكم لقد سبق للمكتب الوطني للمطارات أن حصل سنة 1998 على ترخيص لإقامة تجزئة عقارية تقدر مساحتها ب 120 هكتار فوق الوعاء العقاري للمطار السابق للناطور، وقد تم إنجاز هذا المشروع لتوفير الإمكانيات المالية اللازمة لتمويل إنجاز المطار الدولي بالعروي، وذلك من خلال عائدات بيع القطع الأرضية بعد تهيئتها وتجهيزها، وفي هذا الصدد فقد تمت تهيئة هذه التجزئة على شكل قطب حضاري متكامل يضم مناطق سكنية وأخرى مخصصة للمرافق العمومية والأنشطة التجارية.

في شهر يوليوز من سنة 2001 عرف هذا المشروع بعض التعديلات الجزئية، ورخص لها من قبل المصالح المعنية، ولقد همت هذه التعديلات قطعتين تقدر مساحتها الإجمالية بحوالي هكتارين ونصف كانت مخصصة أصلا لإنشاء مرافق عمومية، وتم تحويل ديال هاد جوج هكتار ونصف تقريبا لإحداث سوق للجملة ومنطقة سكنية، بالإضافة إلى تحويل موقع ثانوية من قطعة أرضية داخل هاد التجزئة إلى قطعة أرضية أخرى.

في علم الوزارة هادو هما التغييرات التي تمت خلال هاد الفترة، من غير هذه التغييرات كإين قطع أرضية التي هي مخصصة للمرافق العمومية، التي الاقتناء ديالها من طرف المصالح المعنية مازال ما تمش، وبطبيعة الحال إن شاء هذه المرافق العمومية مازال ما تمش إلى حد الآن، من غير هذه التغييرات التي تمت في 2001 احنا ما كلنش شي تغييرات أخرى التي تمت في هذه التجزئة، وإلى كونا معطيات أخرى احنا مستعدين باش ندرسوها معكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار عبد الرحمان أشن.

المستشار السيد عبد الرحمان أشن:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على معلوماتكم الدقيقة وصراحتكم، لأنه بالفعل كنا على يقين بأنه بالفعل لا يمكن لكم أن تطلعوا على ما جرى من مشاكل وألا تتدخلوا، وبالفعل يظهر على أنه بالفعل لم يبلغ إلى علمكم ما جرى من مشاكل ومن تغييرات وتحويلات ضدا على القانون في هذه التجزئة الجديدة. السيد الوزير،

كما هو في علمكم، لقد قام المكتب الوطني للمطارات بإعداد تجزئة سكنية بمدينة الناطور فوق أرضية المطار القديم على مساحة تقدر ب 150 هكتار، وقد تضمنت هذه التجزئة التي أعدها المكتب الوطني للمطارات حسب مشروع تصميم التهيئة تخصيص مساحات واسعة لإعداد مرافق اجتماعية متعددة، منها ما خصص آنذاك لقطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية لبناء أكبر مسجد في الإقليم آنذاك، ومساحات أخرى وضعت رهن إشارة وزارة التربية الوطنية لبناء مدارس ابتدائية وإعداديتين وثانوية، ومنها ما خصص لبناء مستشفى إقليمي، إضافة إلى مساحة أخرى لبناء ملعب رياضي لفائدة أبناء ساكنة ذاك الحي، إضافة طبعا إلى العديد من البقع خصصت لمناطق خضراء للترويح عن النفس لساكنة هذه المنطقة. إذن لقد كان الهدف من هذه التجزئة السيد الوزير، هو بناء مدينة حديثة على مدخل مدينة الناطور تسع لأزيد من 100.000 نسمة، وكان الهدف أيضا هو أن تقطع هذه التجزئة مع سياسة الفوضى المعمارية التي عرفت بها المنطقة منذ عقود، ووضع حد لأولئك الذين كانوا يعيثون بالمران في هذه المنطقة.

ولكن سيتضح أن النتيجة أو الهدف من وراء هذه التجزئة الذي كان هو وضع حد - كما قلت - للمضاربات العقارية، التي اغتنى من ورائها وبسببها العديد من المسؤولين عديمي الضمير، سواء كانوا منتخبين أو رجال سلطة محلية وكذلك المضاربين العقاريين، كنا نصبوا ومنتظر من هذه التجزئة، قلت أن تضع حدا لكل هذا.

ولكن سيتضح فيما بعد، السيد الوزير، أن أي شيء من هذا لم يحدث، فقد تم التراجع عن كل هذه المرافق الاجتماعية وتم التنصل من مضمون مشروع تصميم التهيئة للمدينة، حيث وجدنا أن المدينة النموذجية التي كانت مرتقبة أصبحت عبارة عن تجمعات سكنية، لا تتوسطها مرافق اجتماعية كما كان منتظرا، بل وكرست الفساد المعماري مرة أخرى.

ولذلك، بادرنا منذ أزيد من سنتين بطرح نفس هذا السؤال على السيد وزير الإسكان، عله يتدارك ما يمكن تداركه آنذاك، خاصة أن المكتب الوطني للمطارات كان لا يزال يملك من الأراضي ما يمكن أن يعوض به هذه المرافق التي سبق أن فوتها للمضاربين، ولكن أي شيء من هذا لم يحدث، والآن مرة أخرى، السيد الوزير، نجد أنفسنا مضطرين لطرح نفس هذا السؤال، علمكم بدوركم تجدون حلا لمشكل هذه المرافق الاجتماعية التي سيحرم منها سكان هذه المنطقة قبل فوات الأوان.

تتمنى أن يكون جوابكم، السيد الوزير، شافيا لقلق وانشغال سكان هذا الحي، وأن تخرج هذه التجزئة ولو في حدودها الدنيا في مستوى تطلعات سكان هذه المدينة الجديدة وفي مستوى تعليقات صاحب الجلالة، الذي بالمناسبة نقول أنه سبق وأن اطلع على الجسم التمثيلي لهذه المدينة عند زيارته الأولى لهذا الإقليم سنة 1999، ولكن شتان ما بين سبق أن اطلع عليه جلاله الملك وبين ما هو كائن الآن على أرض الواقع.

نريد أن نضعكم في الصورة أكثر، فمجموع المساحات التي كانت مخصصة لهذه المرافق الاجتماعية قدر ب 34 هكتار لكل ما ذكرناه من مرافق: تعليم، صحة، رياضة إلخ...، جاء في جوابكم السيد الوزير على أن هنالك فقط تحويل تم على مستوى هكتارين ونصف منها ما حول إلى سوق للجملة، هذا بالفعل رغم أننا تحفظنا وبجراحة على أن تحول لسوق بالجملة خاصة وأن تلك المدينة حديثة تمثل وجه المدينة الحقيقي، مغاديش نديرو فيها سوق للجملة وكان ذلك ارتكب ضدا وخرقا للقانون هذا موضوع آخر. ومنطقة أخرى من هذين الهكتارين ونصف، كما جاء في جوابكم السيد الوزير، وضعت فيه منطقة سكنية وهذا يحز في نفسنا أن يحول مرفق اجتماعي لمنطقة سكنية، يعني لو حول إلى مرفق اجتماعي آخر خصوصي لقلنا هذا ممكن لأنه احتفظ بنفس الطبيعة.

هذا فيما يتعلق بالهكتارين ونصف ونحن نتكلم السيد الوزير على 34 هكتار، هذه مؤامرة اشتركت فيها أطراف متعددة.

نطلب منكم، السيد الوزير، من فوق هذا المنبر، أن تشكلوا لجنة وتوفدوها إلى عين المكان لتتقف على حقائق ما جرى في تلك التجزئة الجديدة التي اطلع عليها صاحب الجلالة بغير الوجه الذي توجد عليه حاليا. نلتبس منكم، السيد الوزير، أن توفدوا هذه اللجنة في أقرب وقت لتتدارك ما يمكن تداركه، لأن لوبيات الفساد العقاري أصبحت تفوذها يتوسع يوما بعد يوم.

لذلك نقول لكم، السيد الوزير، إن الأمر يتطلب الاستعجال في معالجة هذه المسألة ويمكنكم أن تستعينوا حتى بالتقرير الذي أعده المجلس الجهوي للحسابات بهذا الخصوص، حيث درس دراسة دقيقة تفاصيل هذا الموضوع والخروقات التي عرفها التحويل الذي جرى على مستوى مشروع تصميم التهيئة للمدينة.

السيد الوزير،

إن الأطراف المسؤولة على هذا الأمر واضحة جدا، بدءا من المكتب الوطني للمطارات الذي كانت له اليد الطولى مع المضاربين العقاريين بالإقليم، تقولها هذا صراحة وتتحمل كامل مسؤوليتنا، إلى كذلك المسؤولين على مستوى المجلس البلدي آنذاك، إلى كذلك الذين باركوا لهم عملهم على مستوى سلطة الوصاية يعني السلطات الإقليمية، إلى أخيرا المضاربين العقاريين الذين كانوا على علم اليقين وهم يقدمون على شراء هذه الأراضي التي هي مخصصة لمشاريع نبيلة لأبناء سكان هذه التجزئة.

لذا، مرة أخرى نستحثكم السيد الوزير في إيفاد هذه اللجنة، ولكي تطلع على حقائق الأمور لإرجاع الأمور إلى نصابها، ومعاينة ومساءلة كل من ساهم في هذا الإفساد مرة أخرى في مدينة الناظور، بعدما كنا نأمل أننا كنا نخلصنا من هذا العبث الذي سادها لمدة طويلة، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الخامس الموجه للسيد وزير الداخلية حول "تصميم التهيئة بمدينة الدار البيضاء الكبرى"، للمستشارين المحترمين السادة: سفيان القرطاي، مصطفى الرداد، بوسلهام بيته، حسن أوتغلياست، لحسن عباد، الهاشمي السموني، محمد بن مسعود، محمد الكبوري، لحسن بوعود، سعيد التداوي، إدريس مروان، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد سفيان القرطاي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

تعيش مدينة الدار البيضاء عدة مشاكل من جراء تأخر خروج تصميم التهيئة الجديد يراعي خصوصيات المدينة ومتطلباتها بعد صار تصميم التهيئة المعمول به حاليا متجاوزا، ورغم إنجاز العديد من الدراسات المتعلقة بإنجاز تصميم التهيئة المنتظر ورغم المطالب المتكررة لكل الفاعلين والمنتخبين بمدينة الدار البيضاء في هذا الشأن، لازالت العاصمة الاقتصادية تعاني جراء التأخر الحاصل في إخراج هذا المشروع إلى حيز الوجود.

لذا نسألكم السيد الوزير: متى يخرج تصميم التهيئة الجديدة لمدينة الدار البيضاء إلى الوجود؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فكما تعلمون فقد تم اعتماد منهج تشاوري وكذا القيام بدراسة تقنية واقتصادية واجتماعية معمقة قصد إعداد مخطط توجيهي للتهيئة الحضرية للدار البيضاء الكبرى، وفي هذا الإطار أعدت الوكالة الحضرية للدار البيضاء بمشاركة مع الفاعلين المحليين مخططا استراتيجيا لتنمية حظيرة الدار البيضاء الكبرى قبل أن تتم ترجمته مجاليا إلى مخطط توجيهي للتهيئة الحضرية.

ولقد تمت مناقشة توجهاته الرئيسية من طرف لجنة إستراتيجية للقيادة والتتبع برئاسة والي جهة الدار البيضاء الكبرى خلال اجتماع عقد بتاريخ 26 مارس الماضي وذلك قبل عرضه على أنظار المجالس المحلية المعنية، ونظرا للطابع الاستعجالي لبعض المشاريع فقد تم خلال هذه السنة إطلاق عدة دراسات لمشاريع تصاميم التهيئة، همت على الخصوص مقاطعة الحي الحسني

واحد تيتسنى هاذي 6 أو 7 سنوات، وهو حاط الطلب la dérogation ديالو، ما عرفتش واقيلا يدق البيان.

لهذا كنبطبو، السيد الوزير، الإسراع بخروج تصميم تهيئة مدينة الدار البيضاء، وتحويل التنقيط ديال les zones بمدينة الدار البيضاء باش مدينة الدار البيضاء نخذ اللي كنتساهل حلة جديدة.

راه واحد العدد ديال الفيالات اليوم متلاشية الناس ما بقاوا بغاوا يصلحوها، التسربات اللي كنخرج من الوكالة الحضرية بأنها هذه المنطقة غادي تولي zones immeubles، الناس توقفوا مبقاوا يصلحو الفيالات ديالهم، الناس ما بقاوا يبيعوهم، واحد العدد ديال المناطق الصناعية كذلك ولات متلاشية، لوزينات ديالها ما بقاوش مستعملين، ما بقاوش خدامين، التنقيط تبدل، التسريب plan d'aménagement يخرج لنا خلاص.

وشكرا السيد الوزير

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

غير اللي بغيت نؤكد عليه هو بأن هاد الدراسات في الحقيقة ما انطلقت حتى ل 2005، راه ما انطلقتش قبل، ونظرا لتعقيد التخطيط المعماري ديال الدار البيضاء، راه عامين ونصف أو 3 سنوات راه واحد الوقت اللي هو ضروري باش تتعمق في هاد الدراسات.

وكيف ما قلت في تدخلي بان لحد الآن وصلنا تقريبا كمل المخطط التوجيهي ديال الدار البيضاء وواحد العدد ديال التصاميم التهيئة اللي هما الآن تقريبا واجدين، وطريقة التعامل مع هاد الدراسات اللي هي كانت طريقة تشاورية غتساعد باش المرحلة القانونية ديال المصادقة على هاد التصاميم يمكن لها تم في واحد الوقت اللي هو وجيز.

ويمكن لي نأكد لكم بأنه في الحقيقة ما كاين مشاريع، احنا مللي تنشوفوا المشاريع اللي تنجز في مدينة الدار البيضاء راه مشاريع مازال تتستمر، وحتى هاد الاستثناءات اللي تتعطي في بعض الأحيان تتعطي وكنكون متطابقة مع هذا التصور التوجيهي، ما تتعطاش بواحد الصفة عشوائية وكل واحدة غادية في شي اتجاه ولا... ما فيهاش تشخيص، ولكن غادية في واحد الإطار ديال تسهيل العملية باش ما نوقفوش المشاريع. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السادس الموجه إلى السيد وزير الداخلية حول استغلال الشقق المفروشة، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الحضورى، مولاي

لإعادة تهيئة موقع مطار أنفا والمدينة الجديدة لزناطة والمنطقة الجنوبية الشرقية للدار البيضاء.

كما تم خلال هذه السنة أيضا البدء في إعداد 10 تصاميم التهيئة، نذكر منها تلك المتعلقة بعين السبع والصخور السوداء وسيدي البرنوصي وعين الشق بالإضافة إلى تصاميم تهم عمالة المحمدية وإقليم النواصر.

ومما لا شك فيه أن اعتماد هذا المنهج سيمكن لا محالة من تسريع مسطرة المصادقة على هذا المخطط التوجيهي الذي يهدف إلى تلبية تطلعات المنتخبين والفاعلين المعنيين فيما يتعلق بمستقبل التطور العمراني لأهم قطب حضري اقتصادي على صعيد المملكة، وتعمل هذه الوزارة بشكل وثيق على تتبع هذه الدراسات من أجل تسريع وتيرة إنجازها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد سفيان القرطوي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الإيضاحات اللي جاء بها، اللي كنعرفو مدينة الدار البيضاء كمدينة كبرى وأكبر مدينة على الصعيد الوطني، مدينة اقتصادية ومدينة اللي تتستوعب واحد عدة مشاريع كبرى، هذه المدة 10 سنوات وهي موقفة اليوم، تصميم التهيئة انقضى الأجل ديالو أي périmé منذ 10 سنوات، واش هاد الوكالة الحضرية ماعندهاش القدرة باش توجد تصميم تهيئة لهذه المدينة في مدة ديال 10 سنوات؟

هذا هو تساؤلنا، السيد الوزير، واش الدار البيضاء كمدينة غادي نبقا ندرسو مشروع les dérogations لا يعقل مدينة بهذا الحجم تزايد الساكنة ديالها ما غاديش متزامن مع التزايد ديال المعار، المدينة اليوم متوقفة، البناءات فيها متوقفة، واش غادي نخليوا هاد المجال ديال السكن ديال بناء العشوائى بمدينة الدار البيضاء مقارنة مع مدن أخرى؟

كنعرفو الوكالات الحضرية اللي تابعة لوزارة الإسكان اللي مختصة بالإسكان، تصميم التهيئة ما تبتعداش سنة كيخرج، احنا 10 سنوات، دازوا 3 عمال على الوكالة الحضرية بمدينة الدار البيضاء، كلهم اشتغلوا فهذا الملف ديال تصميم التهيئة، لحد الآن ما كاينش تصميم واجد، ما كاينش schéma directeur موجودة، احنا كمنتخبين بالله توصلنا باجتماعات عروض ديال تصميم التهيئة، ديال تصميم ديال plan d'aménagement ديال الدار البيضاء.

لا يعقل احنا اللي كنبطبو، السيد الوزير، هاد الشي ديال الاستثناءات ديال les dérogations خصهم يتوقفوا، لا يمكن واحد يكطلب une dérogation خمسة عشرة يوما 3 السيمانات كيتوصل بها،

الحسن طالب، دحمان الدرهم، زبيدة بوعيداد، حسن ألكيم، محمد تحيفة، عمر مورو، محمد عذاب الزغاري، أبو بكر عبيد، بوشعيب هلالي، وعبد الحميد فاتحي. الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد مولاي الحسن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي إخواني المستشارين،

عرفت مدينة مراكش خلال الخمس سنوات الأخيرة، انتشار ظاهرة تجهيز وكراء الشقق المفروشة بمختلف أحياء المدينة، سواء منها المدينة العتيقة أو الجديدة، فمن الناحية الاقتصادية لا يمكن إلا أن نرتاح لهذه الظاهرة لما لها من انعكاسات إيجابية على إنعاش القطاع السياحي، ولما تسديه من خدمات نظرا للعجز الذي تشكوا منه مدينة مراكش كقطب سياحي فيما يخص الطاقة الإيوائية.

إلا أن كل هذه المزايا الإيجابية لا تخلوا من عيوب ومشاكل تتعدى في غالب الأحيان الاستحسان المتوقع منها، وتتجلى هذه السلبيات فيما يلي: أولا، معظم هذه الشقق المفروشة غير مصرح بها لدى السلطات الإدارية والأمنية بالمدينة، الشيء الذي يجعلها تسدي خدمات سياحية غير منظمة وغير مقننة إن لم نقل سرية.

ثانيا، إن هذا الاستعمال الذي يبدو بريئا لهذه الشقق يترتب عنه في غالب الأحيان استغلال شنيع لأغراض غير أخلاقية وفاسدة، تضر بقم المجتمع الدينية وتعرض سمعة البلاد إلى أقصى النعوت وأبشعها.

ثالثا، إن انعدام شروط الاستغلال الشفافة والقانونية لهذه الشقق يمكن أن يعرض أمن البلاد إلى مختلف أنواع المخاطر كالإرهاب مثلا، خصوصا إذا علمنا أن الشروط التي يفرضها صاحب الشقة على المكثري جد سهلة وفي متناول الجميع وتتخلص في تقديم نسخة من البطاقة الوطنية.

ونظرا لكل هذه الاعتبارات فإن حلولا جريئة وواقعية لابد من إيجادها لهذه الظاهرة، بشكل يحد من سلبيتها ويقوي إيجابياتها ضمانا لأمن واستقرار وازدهار البلاد والحفاظ على أخلاقيات المجتمع المغربي.

وعليه، فإننا نساء لكم السيد الوزير عن التدابير التي اتخذتها وزارتك للحد من سلبيات على المستوى الأمني التي تحدثها هذه الظاهرة؟ وما هي خطة عمل الحكومة بصفة عامة لتقنين هذا النوع من الإيواء السياحي بشكل يضمن حقوق الفرد والمجتمع بصفة عامة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الداخلية للإجابة على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

كما جاء في سؤالكم السيد المستشار فعدد من المدن السياحية عرفت خلال السنوات الأخيرة بروز ظاهرة تجهيز وكراء شقق مفروشة، وقد ساهم هذا النوع من الاستثمار الذي رافق نمو الحركة السياحية بهذه المدن:

أولا، من رفع الطاقة الإيوائية وتنوع المنتج بالمدن المعنية، خاصة فيما يخص السياحة الوطنية.

ثانيا، وأيضا تسريع وتيرة الاستثمار داخل المدن العتيقة بالرغم من انعدام الرصيد العقاري لاستقطاب المشاريع الكبرى، وأيضا خلق عدد من مناصب الشغل.

وواجب هنا التذكير أن الشقق المفروشة لا تدخل ضمن مؤسسات الإيواء السياحية التي ينظمها القانون الحالي، وقد بادرت الحكومة إلى إعداد مشروع قانون متعلق بالإقامات السياحية الذي تمت المصادقة عليه مؤخرا من طرف مجلس البرلمان، والذي من شأنه أن يملأ هذا الفراغ القانوني ويساعد على تنظيم هذا الميدان.

وللتصدي لبعض الآثار السلبية لهذه الظاهرة والتي تتمثل على الخصوص في التصرفات غير الأخلاقية لبعض الوافدين على هذه الشقق وفي إمكانية استغلالها لإيواء عناصر إجرامية، فإن السلطات المحلية والمصالح الأمنية تقوم بمراقبة هذه الشقق للسهر على الحفاظ على الأخلاق والآداب العامة، وذلك بتفعيل مقتضيات الفقرة السادسة من الفصل 609 من القانون الجنائي، الذي يلزم مسيري الشقق المفروشة بتقييد أسماء وصفات وعناوين وتاريخ دخول وخروج كل النزلاء.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه وقبل الشروع في استغلال الشقق المفروشة بناء على رخص استغلال مؤقتة ذات طابع اقتصادي تمنحها المجلس المنتخبة، تقوم لجنة مختلطة مكونة من السلطات المحلية ومصالح الأمن الإقليمي ومصالح الوقاية المدنية والقسم الصحي بدراسة الطلبات الواردة عليها في هذا الشأن، كما تقوم بمعاينة الشقق المفروشة.

وهادو بعض التدابير أو الإجراءات التي هي الآن تستعمل في انتظار تفعيل القانون الجديد ديال الإقامات السياحية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد مولاي الحسن طالب:

شكرا السيد الوزير على تفهمكم للموضوع، وكذلك على الجهود التي تقومون بها لضمان السلم والأمان في هذا البلد العزيز، لكن السيد الوزير نحن نقصد هنا الشقق غير المقننة والتي ما عندها حتى رخصة هي اللي كانت خالقة الإشكالية.

الإبداعات التي عرفتها في جل الجماعات المحلية على المستوى الوطني، وبالتالي نسجل كذلك ما أكب هذا التطور على مستوى القوانين الجاري بها العمل سواء تعلق الأمر بالميثاق الجماعي أو تعلق بقانون الجبايات المحلية، الذي عرف التطبيق من بداية هذه السنة.

وبالتالي كذلك تعتبر الموارد المالية من أهم الخواص التي تمكن من تحقيق التنمية وبالتالي ترجمة الطموحات وانتظارات الناخبين، ومن تم كذلك إعطاء الصورة الحقيقية والواضحة لأهمية الجماعات المحلية في المشاركة السياسية والتنمية.

وكما هو معروف أن هذا القانون الجديد نقل نظام الإحصاء إلى نظام الإقرار على مستوى التحصيل، وبالتالي قدم العديد من الإمكانيات التي تهم بالدرجة الأولى هو رفع من وثيرة التحصيل.

لذلك، السيد الوزير، نحن كمتبعين أو كفاعلين نعي أن الضرائب الجماعية تنقسم إلى قسمين: منها ما يتم تحصيله عن طريق مديرية الضرائب التابعة لوزارة المالية، ومنها كذلك ما يتم تحصيله مباشرة عن طريق المصالح الجماعية.

لهذا، السيد الوزير،

نحن أي الحكومة أو وزاراتكم، قامت بكل ما يلزم من إعداد القانون أي تعديل قانون "الجبايات المحلية"، الآن نريد أن نعرف أين وصلت هذه الرغبة أي الرفع من وثيرة التحصيل لدى الجماعات المحلية؟ وبالتالي ما هي الإجراءات المصاحبة التي تعترز وزاراتكم تحقيقه من أجل تحقيق هذا الغرض، الذي من أجله كان الدافع لتحقيق هذا التعديل؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الإجابة على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في الحقيقة المشكل ديال القدرات المحلية والرفع من مردودية الجبايات المحلية، هذا مشكل اللي الوزارة تطرقت له كل هاد السنوات الأخيرة وتم اعتماد مجموعة من الإصلاحات:

أولا، كما جاء في تدخل، السيد المستشار، تم إعداد منظومة جباية تمنح للجماعات المحلية الآليات الحديثة والكفيلة بالرفع من مردودية الجبايات، وتمثل أهم مستجدات هذه المنظومة في:

- تبسيط نظام الجبايات المحلية؛

- واعتماد نظام الإقرار بدل الإحصاء؛

- توضيح وتبسيط المساطر؛

أما الإقامات المفروضة المقننة أو الشقق المفروشة الي عندها ولو هاد الرخصة الي كتقولوا ما فيهاش الإشكالية، الإشكالية تقع في الناس اللي عندهم شقق مفروشة عاطلين مفاتيح ديالها لحراس العمارات ولحراس السيارات وتستعمل في طريقة غير أخلاقية تضر بعرفنا وتقاليدنا، هذا هو المقصود عندنا.

ولهذا كنبطبو منكم، السيد الوزير، في إمكانكم أن تحذوا من هذه الظاهرة اللي هي تتكاثر بشدة وبالأخص في مدينة مراكش، واليوم الطاقة الإيوائية اليوم حاصلة حاليا، عدد الفنادق هو عدد Les résidences اللي هم مقننين.

ولهذا كنبطبو منكم، السيد الوزير، باش تاخذوا ولا بد في هاد المسألة تعطيو أوامرهم، وأتم بلا شك قادرين والحكومة قادرة باش تحذ من هذا المشكل.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الداخلية في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

غير اللي بغيت نؤكد عليه هو راه كان فيه تعليمات ودورية وزارية ديال وزارة الداخلية لجميع المصالح الأمنية المحلية باش يكون حصر وإحصاء جميع هاد المنازل اللي هي بعض الأحيان تستعمل مؤقتا، اللي هي منازل خاصة، لإيواء بعض النزلاء ولضبط هاد الاستغلال الغير مرخص. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السابع الموجه إلى السيد وزير الداخلية حول "إستراتيجية تحسين التحصيل في الجماعات المحلية"، للمستشارين المحترمين السادة: محمد كرين، فوزي بنعلال، عبد اللطيف أبدو، مصطفى القاسمي، عبد العزيز العزاي، عزيز الفيلاي، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدو:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

لا يخفى على أحد أهمية الجماعات المحلية في التنمية الاقتصادية، وبالتالي ما تعرفه هذه الجماعات من تطور على مستوى التجربة وتراكمها، وبالتالي

المحلية، حتى تتم فعلا تتبع ومواكبة العملية مادام أن الرغبة الأساسية هي توفير الموارد الأساسية لهذه الجماعات، علما أننا نسجل ذلك أن الموارد لا تعوز الجماعات لكن طريقة التحصيل والأساليب المتخذة هي التي تكون في غالب الأحيان شائكا ومعيقا من تحقيق الموارد المالية المهمة والأساسية لتلك الجماعات.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثامن والأخير الموجه إلى السيد وزير الداخلية حول "الأساء المغربية"، للمستشارين المحترمين السادة: الحو مبروح، محمد بلحسان، محمد المنصوري، عابد شكيل، عبد الله عباد، يحيى يحيى، عبد الحميد بنعلوش، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد الحو مبروح:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

ترتبط تسمية الإنسان بالحضارة والهوية والتاريخ والالتقاء الاجتماعي، والحق في أن يكون لكل فرد من بني البشر إسم شخصي هو من الحقوق الإنسانية الكونية، إلا أننا نلاحظ بأن بعض الأسماء العريقة والتي ترتبط بثقافة معينة وباتناء معين قد أصبحت في طور الانقراض، بل إن بعضها انقرض فعلا نتيجة التحولات الاجتماعية وتلاحق الثقافات الذي نتج عنه اكتساح للأسماء الآتية من الشرق، عبر الأفلام والمسلسلات الشرقية على سبيل المثال، وأيضا نتيجة المنع في بعض الأحيان بل في أكثر الأحيان من طرف مصالح الحالة المدنية، وهو ما ترتبت عنه مشاكل مرتبطة بانقراض أسماء متعلقة بثقافة معينة، والأمر يتعلق بالثقافة الأمازيغية.

فعدة أسماء أمازيغية لم تعد متداولة بسبب منعها، رغم أن لها دلالات جمالية وثقافية وترمز إلى عمق الثقافة الأمازيغية التي تشكل رافدا من روافد الحضارة المغربية ومكونا أساسيا نابعا من عمق الوجود المغربي. ولذلك نسألكم السيد الوزير:

أولا، عن المعايير المعتمدة في منع وقبول الأسماء بالمغرب؟

ثانيا، ما الذي ستقومون به من أجل رفع الحظر عن الأسماء الأمازيغية، التي ليس لها أي مدلول قدحي بقدر ما تعبر عن جانب مهم من التاريخ والثقافة المغربية المختلفة والغنية بتنوعها؟
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

- وكذا ملائمة الجبايات المحلية مع جبايات الدولة.

ثانيا، تم اتخاذ واحد العدد ديال التدابير المصاحبة لتطبيق هذا القانون، وفي هذا الإطار تم اتخاذ التدابير العملية التالية:

أولا، تكوين الأطر والأعوان العاملين بالمصالح الجبائية، حيث تم لحد الآن برامج تكوين المكونين خلال شهر يناير وفبراير من هاذ السنة لفائدة 80 إطار عاليا، وستوكل إليهم مهمة التكوين على المستوى المحلي وسوف ينطلق الجزء الثاني للبرنامج في بداية شهر يونيو ويستمر طيلة خمسة أشهر لفائدة 5400 من أطر وأعوان المصالح الجبائية المحلية.

ثانيا، كين كذلك إجراءات لتأهيل الإدارة الجبائية المحلية.

وفي هذا الصدد تقوم وزارة الداخلية بإنجاز مجموعة من الدراسات الميدانية في كل من فاس ومراكش وبوزنيقة، تهدف إلى إعداد تنظيم هيكلي للمصالح الجبائية وكذا إعداد منظومة معلوماتية تضمن للمصالح الجبائية المحلية السهولة والدقة في إنجاز المهام ومردودية أحسن، وسوف يتم اختبار هذه التقنيات قبل آخر هذه السنة، والعمل على تعميمها على كافة الجماعات المحلية.

كما تجب الإشارة إلى أنه تم الانتهاء بالدار البيضاء من إنجاز دراسة ميدانية لوضع أسلوب وتقنية علمية لتقييم الإمكانيات الجبائية، أثبتت النتائج الأولية فعاليتها في هذا المجال، وسوف يتم تفعيل هذه التقنية بمدينة الدار البيضاء في إطار مخطط عمل تتخرط فيه جميع الأطراف المعنية، على أن يتم فيما بعد تعميمها على باقي الجماعات المحلية.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف أبلوح:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على ما تفضلتم به من جواب حقيقة في الموضوع، وبالمناسبة ونحن نتذكر في القريب عندما كان هذا الموضوع يناقش داخل لجنة الداخلية بمجلس المستشارين، كانت هناك توصية حبذا الجميع وهي إجراء تطبيق هذا القانون إلى بداية سنة 2008 رغم أنه تمت الدراسة في 2007، وكانت الرغبة الأساسية هو ما تفضل به السيد الوزير من إيجاد الإجراءات والمصاحبة لتمكين هذا القانون من التطبيق في ظروف حسنة، خصوصا أننا نسعى جميعا إلى خلق ثقة بين الملزمين وبين الذين يقومون بالتحصيل.

إلا أنه إضافة، السيد الوزير، نرى كذلك أنه بما أنه القانون أعطى إمكانيات التحصيل على مستوى أربعة أشهر أو ثلاثة، بمعنى تقسيم هداك الواجب السنوي إلى ثلاثة أشهر، وهذا تسهيل فكذلك يجب أن تكون هناك مراقبة وتتبع للتحصيل كل ثلاث سنوات على مستوى الجماعات

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن اختيار الأسماء الشخصية يخضع لمعايير قانونية، وبغيت في هذا الإطار أن أذكر ما يقول القانون:

"يجب أن يكتسي الاسم الشخصي الذي اختاره من يقدم التصريح بالولادة قصد التسجيل في سجلات الحالة المدنية، طابعا مغربيا، وألا يكون اسما عائليا أو اسما مركبا من أكثر من اسمين أو اسم مدينة أو قرية أو قبيلة، وألا يكون من شأنه أن يمس بالأخلاق أو النظام العام".

وبغيت هنا أن أؤكد أن ليس هناك أي تحديد لاختيار الأسماء الشخصية ولا وجود لأي لائحة تحد من حرية المواطنين في اختيارها، فاختيار الأسماء الشخصية يتم التصريح بها لدى رئيس المجلس الجماعي اللي هو ضابط الحالة المدنية بمحل الولادة، حيث يظل هو المؤهل قانونا لقبول الاسم المختار أو رفضه بحكم كونه منتخبا وله دراية بالأحوال الاجتماعية لأبناء جماعته، وهو يسلك في ذلك جانب الإرشاد والاعتناع والحوار مع المرشح والبحث والتحري والاستئناس بالقرارات الصادرة عن اللجنة العليا والجهاز القضائي قبل إعطاء رأيه حول الاسم المختار.

وفي الحالة التي يقع فيها نزاع نظرا لعدم النص القانوني للحالة المدنية أو مدلول الاسم الشخصي ومعناه، فإنه يمكن للمرشح اللجوء إلى اللجنة العليا للحالة المدنية للنظر في ما إذا كان الاسم المرفوض مستوفيا للشروط القانونية التي تبلغ قرارها إلى ضابط الحالة المدنية والمرشح، ويكون هذا القرار ملزما لجميع مكاتب الحالة المدنية.

وبغيت نعطي بعض الأرقام، قد عرضت 88 حالة على اللجنة العليا للحالة المدنية خلال سنة 2007، 88 حالة هذا هو اللي قدم لهذه اللجنة، ومن خلال هاذ 88: قبل 75 حالة تم رفض 13 حالة، منها نعطيكم بعض الأسماء اللي تم رفض ديالها من اللجنة العليا: جريري، ميغال، لكونها أسماء أجنبية، وهناك أسماء كبعداد أو مزدلفة أو أسني أو أززي لأنها أسماء مدن أو أماكن.

وما في علميش أنا بأن هناك مشكل اللي هو مطروح بحدة، تنشوف هاذ الشي في الصحف، ولكن شي مشكل اللي هو يكون مطروح بحدة حول موضوع الأسماء الأمازيغية، بالنسبة لوزارة الداخلية متمش الاتصال رسميا بأجهزة لوزارة الداخلية باش تطرح هاذ المشكل من هاذ النوع، واللجنة العليا رها بكل استعداد باش تجمع إذا كان هنالك مشاكل اللي هي مطروحة على الصعيد الوطني، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحو مبروح:

شكرا السيد الوزير على التوضيحات، خصوصا على السند القانوني المتعلق بهذا المشكل.

السيد الوزير،

هناك ما طرح على اللجنة العليا للحالة المدنية وهناك ما لم يطرح، ومن الطبيعي ألا يكون في عملكم، أسجل بكل ارتياح تفهمكم للموضوع، ونسجل أيضا افتحاحكم لدراسة أي مشكل يطرح.

بغيت نقول لكم، السيد الوزير، باللي المشكل قائم، غادي نسردها كع بعض الأسماء وأتما قريتيو علينا الفقرة 21 من القانون المتعلق بالحالة المدنية، هناك ما يلاحظ.

أولا تباين في الأسماء المقبولة والمرفوضة، هناك أسماء مقبولة وأسماء مرفوضة، إلى سردناها كنعلقوا مثلا إثري يعني نجم مقبول، ولكن في المقابل هناك الآن حالة فيها أيور الذي يعني القمر مرفوض، يعني قبل النجم ورفض القمر.

هناك عدد من الأسماء، السيد الوزير، قبلت، ولكن مع الأسف بعد صعوبات كثيرة، وفي عدد من الحالات بعد اللجوء إلى القضاء، وهذاك الشي اللي ما بغيناش، ما بغيناش مغاربة يلجؤوا للقانون باش يسموا أبناءهم، وهنا كنعطن خص توضيح، وخصوصا التوضيح ما بين الجهات، وهنا كنعلاحظو عاود ثاني في الساحة تباين ما بين الجهات، اسم يقبل في جهة، في نفس الوقت يرفض في جهة أخرى، وهذا ناتج على ما قلتم، السيد الوزير، يعني كباين واحد النوع من تكليف ضابط الحالة المدنية، يقبلوا أو ميقتبولوا، وهنا كباين مشكل لأنه كما قلت يمكن يقبل في الجنوب ونفس الاسم يترفض في الشمال.

هناك هاد المادة 21، السيد الوزير، اللي قريتها علينا، لماذا ما تخرجوش بواحد النص تطبقي يعمم على جميع مكاتب الحالة المدنية في المغرب باش ما يقاوش هاذ الناس كيجتهدوا؟ واحد ضابط الحالة المدنية أو رئيس الجماعة يقول هذا الاسم مغربي وواحد آخر يقول هذا ماشي مغربي، عندنا مثال على ذلك اسم "سيفاو" المرادف ديالو في العربية هي منير، رفض ورفض بتبرير، ها هي الرسالة التي تقول بأنه رفض لأنه لا ينطبق مع المادة 21، واش "سيفاو" ماشي مغربي؟ منير المرادف ديالو ما فيه أي قدح ما كيمس حتى شي حاجة، هذا اجتهاد ديال شي واحد.

إذن السيد الوزير،

أنا اللي باغي نقترح باش هاذ المشكل، بالمجهودات ديالكم وعبرتم على النية ديالكم، باش المشكل ما يزيد شاي، وهو علاش ما تشاركوش المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في دراسة الأسماء المقترحة؟ هي مؤسسة، ومؤسسة منبثة كما يعلم الجميع عن خطاب أجدير اللي حسمت المشكلة الأمازيغية، إذن علاش ما يدخلش في هاذ الميكانيزمات ديال القبول أو عدم القبول الأسماء الأمازيغية من طرف هاد المعهد؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الداخلية للرد على التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

أنا إلى اسمحتو لي كين مسطرة اللي هي مسطرة قانونية، اللي تتحدد واحد اللجنة العليا اللي هي عندها بعض الاختصاصات، من طبيعة الحال يمكن تعديل القانون ونعدلو تركيبة هاذ اللجنة العليا، واحنا كوزارة الداخلية ما عندنا ما طارح هذا أي مشكل.

كاين هناك مساطر لضبط ما يجري على الصعيد الوطني، كيف قلتيو ضباط الحالة المدنية كل واحد عندو فهم اللي عندو قراءة ديالو للقانون، هذا ما تيمتعش باش نجيبو شي قرار اللي هو على الصعيد الوطني وعلى صعيد اللجنة العليا اللي تبتوزع على جميع ضباط الحالة المدنية باش يكونوا على علم بأن في بعض الأمور، هاذ اللجنة العليا خدات هاذ القرار ومنعت آخر، هذه طريقة باش نسهلو المأمورية.

من جانب آخر إلى كانوا مشاكل اللي هي مطروحة، احنا يمكن لنا مباشرة بلا ما نمرو عبر ضباط الحالة المدنية، يمكننا مباشرة نطلبو من هاذ اللجنة العليا تأخذ موقف من واحد اللائحة ديال الأسماء اللي يمكن هي طارحة مشاكل على الصعيد المحلي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على المساهمة ديالكم في هذه الجلسة. إذن ننقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري وعددها تسعة، ستة أسئلة تتمحور حول موضوع الموسم الفلاحي الحالي، ونظرا لوحدة الموضوع نستأذنكم بالاستماع أولا لعروض السادة المستشارين وبعد ذلك نعطي الكلمة للسيد الوزير للإجابة عنها.

إذن السؤال الآتي الأول الموجه إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري في الموضوع حول ظاهرة الجفاف التي عمت المناطق الجنوبية، للمستشارين المحترمين السادة: إبراهيم أبو زيد، عمر مكد، عبد الحميد السعداوي، أولعيد الرداد، عبد القادر قوضاض، أحمد الجوهري، الحبيب بن الطالب، إبراهيم فضلي، شكاف سيداتي، سيدي المختار الجماني، المهدي عثمان، لحسن أمزوغ، مصطفى الرداد، سعيد التداوي وعبد اللطيف إسطمبولي، الكلمة لأحد...
نقطة نظام للسيد الرئيس...

المستشار السيد إدريس العلوي:

السيد الرئيس،

بعض الأسئلة فيها فعلا واحد وحدة الموضوع، احنا متفقين، ولكن احنا سؤالنا ماشي الوضعية الحالية للموسم الفلاحي، احنا طلبنا السيد الوزير باش يجي إلى اللجنة ويوضح لنا الأمور، ولكن احنا عندنا سؤال خاص، السيد الرئيس، ونطلب جوابا خاصا عليه، ماشي عام، ويخص الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة في مواجهة الأضرار، ماشي الوضعية الحالية للموسم الفلاحي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للسيد المستشار السيد أبو زيد.

المستشار السيد إبراهيم أبو زيد:

دأما في نفس التوجه، السيد الرئيس، هذا سؤال خاص يعني بالجفاف في المناطق الجنوبية ليس حصيلة الموسم الفلاحي.

السيد رئيس الجلسة:

إذن غير متفقين على الطرح، إذن لكم الكلمة السيد المستشار في إطار السؤال الأول.

المستشار السيد إبراهيم أبو زيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد الوزير،

كما تعلمون لقد أصبحت ظاهرة الجفاف معضلة بنيوية بوطننا بصفة عامة وبالأقاليم الجنوبية بصفة خاصة وذلك بسبب قلة التساقطات المطرية، الشيء الذي يؤثر سلبا على فلاحي هذه المناطق وخاصة الكسايين الذين يمثلون العمود الفقري للاقتصاد المحلي.

ولقد نبهنا عدة مرات إلى هذه الإشكالية التي أضحت عائقا حقيقيا للتنمية بالأقاليم الصحراوية، ورغم الجهود التي تبذل من حين إلى آخر إلا أنها لا تستجيب إلى تطلعات الساكنة وذلك لأهمية القطيع، ولأهمية الثروة الحيوانية الموجودة، والتي هي ثروة محلية ووطنية يجب علينا حمايتها من الانقراض وتأمينها وخاصة قطع الإبل الذي يمثل الاقتصاد الأهم لكسايي هذه المناطق.

لذلك نسألكم السيد الوزير: ما هي الإجراءات الاستعجالية التي ستقوم بها الحكومة لدعم الكسايين وذلك للتخفيف من آثار الجفاف؟

أما السؤال الثاني، فهل هناك رؤية للوزارة المختصة، السيد الوزير، في مخطط المغرب الأخضر لحماية وتربية الإبل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عزيز أخنوش، وزير الفلاحة والصيد البحري:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كنعرف المناطق ديال الجنوب أم الربيع، الشاوية، ورديفة، وتانسيفت، وسوس والجنوب الغربي والصحراء نقصا ملموسا في المواد الكلتية، ومن أجل مساعدة كسابي هذه المنطقة تم تهيئ برنامج استعجالي، سيتم عرضه على أنظار الحكومة للمصادقة عليه، وبمحمور هذا البرنامج في مرحلته الأولى التي تصل كلفته حوالي 94 مليون درهم حول:

- توزيع 600 ألف فنتار من الأعلاف المركبة المدعمة عوض الشعير سابقا بثن 220 درهم للقطار؛

- تحسين المراعي عبر غرس الشجيرات الرعوية على حوالي 2000 هكتار؛

- إنجاز وصيانة وتجهيز 81 نقطة ماء؛

- إنجاز عمليات لتلقيح 12 مليون رأس من الأغنام والمعز والإبل ضد التسمات المعوية وعلاجهما ضد الأمراض الطفيلية الداخلية والخارجية.

هذا وستعمل المصالح المختصة للوزارة نهاية شهر يونيو 2008 على تنوع وضعية قطاع تربية المواشي وتقييم حصيلة الموفورات الكلتية وتطور أسعار الأعلاف من أجل اقتراح عند الضرورة برنامجا تكميلي.

والجدير بالإشارة إلى أنه قد تم اقتراح تمديد العمل بالإجراء المتعلق بإعفاء عدة أعلاف من الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة وذلك إلى غاية 31 دجنبر 2008.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد إبراهيم أبو زيد:

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات وعلى هذه البرامج القيمة، إلا أننا نود أن نخبركم السيد الوزير رغم الإعفاءات الجمركية عن الأعلاف فهي تبقى غالية بالنسبة للكسابين وغير متوفرة في الأسواق، كما أن هذه الكميات ونظرا لأهمية القطيع مثلا في الأقاليم الجنوبية اللي الإبل كتوصل ل 142 ألف رأس والماعز يفوق 60 ألف رأس، فهذه الكمية لا تصل إلى المبتغى المرجو من الكسابة، لأننا شفتنا في المرحلة الفاتنة رغم أن هناك بعض الجهود إلا أنها وزعت بالكيلوغرامات لأن كل كساب مللي كنجيو للحصة كنتلاقو عندو 10 كيلوغرام 30 كيلوغرام اللي ما غاديش يقدر يعلف بها الكسبية ديالو ولو ليلة، فكيف بسنة؟

لهذا نشكركم، السيد الوزير، على الجهودات، ونرجو أن تبذلوا أكثر وبسرعة لأن الوضعية هي وضعية مزرية والقطيع في الاقتراض.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

السيد المستشار المحترم،

أنا كنعرفو بأنه الوضعية في جنوب واد أم الربيع هي وضعية صعبة نوعا ما، خصوصا بالنسبة للماشية، فلهدا جئنا اليوم باقتراح اللي غادي تقدمو على أنظار الحكومة يعني مجلس الحكومة المقبل إن شاء الله، باش نحاولو ناخذو الدعم المالي باش نحاولو نخرجو به في إطار الشهر المقبل أو أول يونيو إن شاء الله باش يكون موجود في السوق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن السؤال الآني الثاني في نفس الموضوع حول التحضير لموسم الحصاد، للمستشارين المحترمين السادة: عبد اللطيف أوعمو، حسن الغزوي، العربي خربوش، أحمد الرموني، جناح عبد العزيز، محمد الرموني، أحمد الشوفاني، لحسن أوكجكال، سيدي محمد أخطور، محمد الزعيم، محمد صالح أقميرة، محمد القندوسي.

الكلمة لأحد الإخوان.

المستشار السيد حسن الغزوي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

إخواني المستشارين،

لقد عانى الفلاح هذه السنة من ارتفاعات محولة في أسعار المبيدات والأسمدة والمواد الخاصة بانطلاق الموسم الفلاحي مما رفع ثمن تكلفة الإنتاج، يضاف إلى ذلك أن هذا الموسم تميز بقلة التساقطات المطرية مما نتج عنه ضعف في الإنتاج الذي قد لا يتعدى عشرة قناطر للهكتار على الصعيد الوطني، الشيء الذي سينعكس سلبا على مردودية الفلاح.

واليوم، السيد الوزير، بدأنا موسم الحصاد والحكومة حددت الثمن المرجعي لتسويق الحبوب في 300 درهم للقطار.

نستسمحكم السيد الوزير لنسائلكم:

- ألا ترون أن هذا الثمن المرجعي محدود ولا يرقى لتطلعات الفلاح وتحفيزه للإنتاج أكثر؟

- وما هي الإجراءات والتدابير التي تنوي الوزارة اتخاذها لإنجاح موسم الحصاد لهذه السنة، مما يضمن للفلاح الاستفادة من تعبه ويضمن له العيش الكريم؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السؤال الرابع في نفس الموضوع حول نتائج...

الله يخليكم راه هاذ الشي تيدرس في ندوة الرؤساء تدرس هاذ الشي، واتفقوا الرؤساء على توحيد هاذ الأسئلة، الله يخليك، السيد الرئيس، حتى نعطيك الكلمة، دابا أنا تعطاني أنه ندوة الرؤساء ها علاش اتفقت؟ أتما ما تفتشوا غادي ندوزوا سؤال بسؤال، دابا عاود ثاني كتقولوا لي الأسئلة عندهم صبغة... وخليونا ندوزو هادو اللي عندهم الصبغة ديال التوحيد وندوزو للسؤال الآني الثالث اللي هو ديالكم.

إذن السؤال الآني الرابع في نفس الموضوع حول نتائج الموسم الفلاحي الحالي للمستشارين المحترمين السادة: الحسين قيشوحي، إدريس مروان، محمد فضيلي، الهاشمي السموني، عبد الحميد السعداوي، الحاج عمر المكدر، إبراهيم فضلي، لحسن عباد، أولعيد الرداد، إدريس الحسني، عبد القادر قوضاض، أحمد الجوهرري، محمد الكبوري، لحسن بوعود، عبد اللطيف إسطمبولي، على آيت المودن، سفيان القرطاوي، يونس العراقي، محمد عدال، محمد بن مسعود، البكاي بورجل، شكاف سيداتي، سعيد أرزيقي، أحمد السنيقي، خالد بريقة، شعيب احمدوش، لحسن أمزوغ وأحمد الإدريسي.

الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد عبد القادر قوضاض:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

إخواني المستشارين،

بسم الله الرحمن الرحيم.

قد دأبت وزارة الفلاحة وسط نهاية كل سنة فلاحية أن تقدم عرضا حول الإجراءات التي اتخذتها في كل موسم فلاح وكذا عن الإجراءات المصاحبة للمحصولات الزراعية وكذا تسويقها، وفي هذا الإطار نريد السيد الوزير التأكيد على أن هذه السنة اتسمت بظرفية اقتصادية صعبة أثرت سلبا على مختلف أئمة المواد المتداولة في المجال الفلاحي، مما زاد في ارتفاع كلفة الإنتاج، ونخص بالذكر غلاء الأسمدة بمختلف أنواعها، مما يجعل الفلاح في وضعية لا يحسد عليها.

كما أن الملتقى الدولي للفلاحة بمكناس يهدف إلى تنوير وتقريب أحدث الآليات الفلاحية للفلاحين بغية تطوير وسائل الإنتاج، وبالرغم من النجاح الذي حققه هذا المعرض، خصوصا في عدد الزوار إلا أن النقطة السوداء التي ظلت عالقة به هو سوء التنظيم، سواء من حيث الولوج إلى المعرض، والذي يضطر الزائر أو المعارض أمام غلق أبوابه إلى قطع مسافات كبيرة يتوه

أحيانا للوصول إلى الباب المؤدي إلى المعرض، في حين أن جميع المعارض الدولية تظل أبوابها مفتوحة على جميع الجهات لتسهيل الولوج وتفادي الازدحام، وأساس نجاح كل معرض هو التنظيم.

كما أن توقيت المعرض في شهر أبريل لا يسمح لملازمة عن قرب المنتوجات والمحصولات الفلاحية، ولنا كان من الأفضل تنظيمه في شهر آخر كشهر شتنبر الذي تكون فيه المحصولات الزراعية متوفرة.

ومن هذا المنطلق، نود، السيد الوزير، مساءلتكم:

أولا، ما هي الإجراءات التي ستتخذها الحكومة من أجل تخفيض أئمة الأسمدة حتى لا تنعكس على الفلاحة في السنوات القادمة؟

ثانيا، ما هي القيمة المضافة للملتقى الدولي للفلاحة بمكناس على الفلاحة بصفة عامة؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الخامس في نفس الموضوع حول توقعات الموسم الفلاحي الحالي، للمستشارين المحترمين السادة: العربي سديد، إساعيل قيوح، علي قيوح، الطاهر الفيلاي، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد العربي سديد:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

في البداية أريد، باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن أشيد بعقدة البرنامج الفلاحي التي تم توقيعها بين يدي صاحب الجلالة بمناسبة المعرض الفلاحي بمكناس، والذي من شأنه أن يفتح آفاقا واعدة للفلاحة ببلادنا.

سيدي الوزير،

وغير خاف عنكم أن الموسم الفلاحي الحالي عرف بعض التغيرات المناخية خاصة عن قلة التساقطات المطرية والغير المنتظمة، وهو ما أثر بدوره على الإنتاج الفلاحي خاصة من المواد الأساسية وعلى رأسها مادة القمح بجميع أنواعه، وتضاف إلى هذه الوضعية الارتفاع المهول الذي عرفته أئمة البذور والأسمدة هذه السنة.

وبناء عليه نسألكم السيد الوزير:

أولا، عن توقعات الموسم الفلاحي الحالي خاصة في مادة القمح؟

ثانيا، عن حالة الاحتياط الوطني الحالي من هذه المادة؟

ثالثا، عن التدابير المتخذة لهذه المادة في السوق الوطني وعن السعر

الدولي حاليا؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال السادس في نفس الموضوع حول وضعية الموسم الفلاحي الحالي، للسادة المستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، محمد العقاوي، محمد طريش، أحمد الديبوني، عبد السلام أحدوش، عبد القادر لبريكي، محمد عبده عز الدين، أحمد الشرفاوي، الميلاوي عفت، ميلود ناصر، العربي الهرامي، محمد أبو الحدادي، محمد البطاح، مولاي إدريس العلوي الحسني، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد محمد عبده عز الدين:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير،

السيدتان المستشارتان،

السادة المستشارين،

لا يخفى عليكم، السيد الوزير المحترم، أن الموسم الفلاحي الحالي يشرف على نهايته وأن بؤادر موسم الحصاد تلوح في الأفق، وقد بدأت في بعض المناطق، إلا أن الملاحظ أن درجة الجفاف تختلف من منطقة إلى أخرى، وذلك حسب التساقطات المطرية المتباينة التي عرفتها بلادنا.

أمام هذه الظروف نسائلكم، السيد الوزير، عن وضعية الموسم الفلاحي الحالي؟

وما هي الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة لإيقاظ المناطق الجافة والهادفة إلى دعم الفلاح الصغير والمتوسط؟
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

جواب السيد وزير الفلاحة والصيد البحري على الأسئلة المتعلقة بالموسم الفلاحي الحالي.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارين،

رغم العجز المطري الذي يصل إلى حوالي 27% مقارنة مع سنة عادية، وموجة الحرارة المفرطة المسجلة في أواخر شهر مارس وبداية شهر أبريل، تميزت التساقطات هذا الموسم والحمد لله بتوزيع زمني ملائم مكن من تجاوز الفترات الحساسة لنمو الزراعات بمعظم المناطق الفلاحية.

وإذا كانت هذه الظروف قد أثرت على الطاقة الإنتاجية للحبوب الخريفية، وخصوصا بالأقاليم المتواجدة جنوب وادي أم الربيع فإن المزروعات

الأخرى عرفت تطورا عاديا، كما أثر ضعف واردات المياه على مخزون السدود الذي وصل إلى 6.4 مليار متر مكعب عوض 7.5 مليار متر مكعب خلال الموسم الفارط في نفس الفترة، وهو ما يمثل نسبة ملء تناهز 48% مقابل 57%، هاذي بالنسبة للسدود الفلاحية.

النتائج ديال الموسم:

- الحبوب الخريفية: بلغت المساحات المزروعة من الحبوب الخريفية 5 الملايين هكتار، أي بارتفاع قدره 11% مقارنة مع الموسم الفارط، وبانخفاض قدره 2% مع معدل الخمس مواسم السابقة، وتتوزع هاته المساحات حسب الأصناف كالتالي:

- القمح الصلب 900 ألف هكتار؛

- القمح الطري مليون و 900 ألف هكتار؛

- الشعير 2 مليون و 200 ألف هكتار.

ومقارنة مع المعدل يتبين أن المساحة المزروعة من القمح الصلب عرفت انخفاضا بنسبة 10% في حين ظلت المساحة المزروعة من الأنواع الأخرى مستقرة.

وحسب التحريات يقدر الإنتاج من الحبوب في 50 مليون قنطار، أي بارتفاع قدره 113% مقارنة مع الموسم الفارط، وبانخفاض بنسبة 3% مع متوسط العشر سنوات الأخيرة.

ويتوزع هذا الإنتاج حسب الأصناف كما يلي:

- القمح الصلب، 10 مليون و 300 ألف قنطار.

- القمح الطري، 27 مليون قنطار.

- الشعير، 12 مليون و 700 ألف قنطار.

ومقارنة مع متوسط العشر سنوات الأخيرة يلاحظ انخفاض في إنتاج القمح الصلب والشعير بنسبة تصل على التوالي إلى 13 و 23%، في حين سيعرف إنتاج القمح الطري زيادة قدرها 15%، وتتفاوت الإنتاجية بالمناطق البورية بشكل ملحوظ ما بين قنطار ونصف للهكتار و 17 قنطار للهكتار.

فيما يخص القطاني الغذائية، بلغت المساحة المزروعة من القطاني الغذائية يعني الفول والجلبانة والعدس ما يناهز 235 ألف هكتار، أي بانخفاض قدره 4% مقارنة مع معدل الخمس مواسم السابقة، ومن المنتظر أن يكون الإنتاج متوسطا.

- الزراعات الكلبية: تقدر المساحة المزروعة من الزراعات الكلبية ما يناهز 439 ألف هكتار وهو نفس المستوى المسجل كمعدل للخمس المواسم السابقة، وتجدر الإشارة إلى أن الحالة النباتية لهذه الزراعات تعتبر مرضية على العموم.

- الزراعات الربيعية: بلغت المساحات المزروعة من الزراعات الربيعية 259 ألف هكتار مع تسجيل مقارنة مع الموسم الفلاحي المنصرم انخفاضا يناهز 30%

أما بالنسبة للموفورات الكلتية، فمن المرتقب أن يتم تسجيل تحسن في إنتاج التبن بنسبة 39%، احنا كنتكلمو على الشمال ديال واد أم الربيع، والشعير بنسبة 67% مقارنة مع الموسم الفارط، أما إنتاج الكلاً بالمراعي فسيعرف على العموم عجزاً يقدر بحوالي 21% مقارنة مع موسم عادي، وبهم هذا العجز بالخصوص المنطقة الصحراوية والشبه الصحراوية ومناطق جنوب أم الربيع.

وهذا الوضعية تستدعي اتخاذ التدابير الاستعجالية لحماية الماشية، هي التي تكلمت عليها في السؤال الأول اللي طرح لي السيد المستشار المحترم. انطلاقاً من الوضعية العامة للموسم الفلاحي والإنتاج المرتقب، تم اتخاذ تدابير ترمي من جهة إلى دعم دخل الفلاحين، ومن جهة أخرى إلى التخفيف من آثار العجز المطري المسجل ببعض المناطق، وكهم هاذ التدابير المجالات التالية:

- أولاً، تسويق محصول الحبوب لسنة 2008، يجب التذكير بأن تسويق ديال الحبوب هو حر، غير أنه بالنظر إلى خصوصية سلسلة القمح اللين التي تستفيد من دعم الدولة فإن تسويقها يتم في إطار نظام خاص. وفي هذا الصدد، تم الإعلان منذ 17 أبريل 2008 عن نظام جديد لتسويق محصول الإنتاج الوطني من القمح اللين، ويرتكز هذا النظام على اعتماد سعر مرجعي عند الإنتاج يبلغ 300 درهم للقطار، أي بارتفاع قدره 20% مقارنة مع الموسم الماضي، وهاذ السعر يأخذ بعين الاعتبار الظرفية ديال سوق العالم وارتفاع أثمان عوامل الإنتاج وخصوصاً الأسمدة.

ويعتبر مستوى الثمن المرجعي مناسب مقارنة الآن مع الثمن المحصل عليه من طرف منتجي الدول المصدرة، حيث أن المعدل الحالي لثمن تصدير القمح اللين بفرنسا لا يتعدى 250 درهم للقطار يعني 343 دولار للطن، وبالولايات المتحدة الأمريكية 256 درهم للقطار.

وكاين هناك إرساء منحة للخزن حددت في درهيمين عن كل 15 اليوم لفائدة مؤسسات تخزين الحبوب بالنسبة للكميات اللي غادي تم اقتناؤها قبل 30 سبتمبر 2008، وغيمت التقليل ديال هاذ الكميات القصوى المستفيدة من هاذ الدعم بنسبة 7% كل 15 يوم عوض 10% سابقاً، مما سيمكن من تمديد فترة العمل بهذا الدعم حتى نهاية أبريل 2009 عوض منتصف فبراير المعمول به سابقاً.

وكاين إرساء دعم جزافي في حدود 40 درهم للقطار بهدف الحفاظ على ثمن القمح عند التسليم للمطاحن في حدود 260 درهم للقطار، مما سيمكن من استقرار ثمن الخبز الحر في 350 درهم للقطار على مستوى المطاحن، وثن الخبز العادي في درهم 1.20 للوحدة.

وهذا الدعم يمنح على مستوى المطاحن في الفترة الممتدة ما بين فاتح يونيو و30 سبتمبر، وعند نهاية ديال هاذ الفترة غادي يتم توجيه هاذ الدعم لفائدة مؤسسة تخزين الحبوب من خلال جرد المخزون، ضمان كذلك كان ضمان

بالنسبة للتوار ديال الشمس وارتفاع قدره 10% و7% بالنسبة للحمص والذرة على التوالي، وتعد الحالة النباتية لهذه الزراعة مرضية على العموم.

- في ما يخص الزراعات السكرية: تقدر المساحات المزروعة من الشمندر السكري بحوالي 57 ألف هكتار عوض 51 ألف هكتار خلال الموسم المنصرم، و59 ألف هكتار خلال الخمس مواسم السابقة، وسيناهز الإنتاج المرتقب 2.7 مليون طن عوض 2.5 مليون طن خلال الموسم الفارط و3 ملايين طن خلال الخمس السنوات الفارطة.

- أما بالنسبة لقصب السكر، فتقدر المساحات المحصودة بحوالي 13 ألف و900 هكتار أي نفس المستوى المسجل خلال الموسم الفارط وارتفاع يناهز 2% مقارنة مع المعدل، ويقدر الإنتاج المرتقب بحوالي 956 ألف عوض 934 ألف خلال الموسم الفارط، و897 ألف خلال خمس سنوات الأخيرة، وهكذا من المنتظر أن يبلغ الإنتاج الإجمالي من السكر حوالي 450 ألف عوض 425 ألف طن خلال الموسم المنصرم.

- فيما يخص الخضر الفواكه: يقدر الإنتاج الإجمالي المرتقب من البواكر حوالي مليون و800 ألف طن بارتفاع قدره 13% مقارنة مع الموسم المنصرم و29% مع المعدل، أما الصادرات الإجمالية فقد ناهزت إلى حد الآن 642 ألف طن بزيادة 14% مقارنة مع الموسم السابق في نفس الفترة موزعة على الشكل التالي:

1- الطماطم: 324 ألف طن بالزيادة ديال 15%؛

2- البطاطس: 52 ألف طن بالزيادة ديال 24%؛

3- والخضر والفواكه المختلفة: 266 ألف طن أي زيادة أكثر من

24%.

- فيما يخص الحوامض: يقدر الإنتاج الإجمالي من الحوامض تقريبا مليون و100 ألف طن أي انخفاض قدره 14% مقارنة مع الموسم المنصرم و12% مع المعدل، أما الصادرات الإجمالية للحوامض فقد ناهزت إلى حد الآن 511 ألف طن، أي بانخفاض قدره 6% مقارنة مع الموسم السابق في نفس الفترة.

- الإنتاج الحيواني: لقد مكنت الجهود المبذولة من طرف الحكومة في إطار برنامج إغاثة وحماية الماشية وكذا الظروف المناخية التي ميزت الموسم الحالي من تحقيق نتائج مرضية، يمكن إبرازها خلال المؤشرات المسجلة خلال الثلاث الأشهر الأولى من السنة الحالية:

- ارتفاع الإنتاج المصنع من الحليب بنسبة 6%؛

- ارتفاع إنتاج اللحوم الحمراء بنسبة 11%؛

- وارتفاع إنتاج اللحوم البيضاء بنسبة 28%؛

- وإنتاج البيض بنسبة 3%.

كما ساهمت برامج التلقيح ومكافحة الأمراض الحيوانية في المحافظة على أن الحالة الصحية للقطيع تعتبر عادية، حيث لم يتم تسجيل أية حالة لأمراض معدية استثنائية منذ بداية الموسم والمحمد لله.

- ثانيا، تقوية الطاقة الاستيعابية للتخزين والغرلة والمعالجة، كما تم بمساهمة المصالح الخارجية للوزارة القيام بمحملات تحسيسية لشرح المضامين ديال المنظومة الجديدة ديال الأسعار وتكثيف التواجد الميداني مع المكثرين، ومن المرتقب أن تصل الموفورات من بذور الحبوب خلال الموسم المقبل إلى مليون قنطار من بذور الحبوب.

وخلاصة القول، يتبين من خلال هذه المعطيات العامة أن الموسم الفلاحي كيتعتبر موسم متوسط بالنسبة للحبوب، ومرضيا على العموم بالنسبة للزراعات الأخرى وكذا بالنسبة للإنتاج الفلاحي، إلا أن التضجر ديال بعض المناطق الفلاحية استلزم اتخاذ إجراءات خاصة ترمي إلى التخفيف من آثار العجز المطري لهاذ المناطق، كما تم اتخاذ تدابير أخرى تهدف إلى تهيئ الموسم الفلاحي المقبل، وخاصة فيما يتعلق بتزويد ببذور الحبوب.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، إذن التعقيبات على الأجوبة، ماشي... الأول هو التحالف الاشتراكي.

المستشار السيد حسن الغزوي:

شكرا السيد الوزير.

كان من الواجب على الحكومة أن تبادر بالتدخل على الأقل في تخفيض ثمن المبيدات والأسمدة باعتبار أن هذه الأسمدة من الثروات الوطنية.

السيد الوزير،

الإنتاج الوطني بالنسبة لهاذ السنة لا يتعدى 25 مليون قنطار، أما الثمن المرجعي لتسويق الحبوب في 300 درهم للقنطار له انعكاس سلبي على الفلاح، والنتيجة هي امتناع الفلاحين عن البيع نظرا لقلّة المحصول والثمن المحدد يعتبر خسارة للفلاح.

أما فيما يتعلق بتخزين الحبوب، نطالب منكم السيد الوزير المحترم، مراقبة جميع شركات التسويق للحبوب وذلك لعدم شفافية هذه العملية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الفريق الحركي.

المستشار السيد عبد القادر قوضاض:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أظن بأنه كنا أشرنا إلى الارتفاع المهول في الأسمدة اللازوتية والفوسفورية والبوتاسية، الأزوت، الأسمدة بجميع أنواعها، كإين الأسمدة

حماية جمركية كافية للإنتاج الوطني مما سيمكن من إعطائه الأولوية في الاستعمال في المطاحن.

- النقطة الثانية هي التأمين الفلاحي: كما هو معلوم تحت مواصلة تنفيذ برنامج ديال التأمين "تأمين الحبوب ضد آفات الجفاف بالأقاليم المعنية"، كإين 17 إقليم عبر دعم انخرطات في حدود 50% والمساهمة ديال الدولة في تكوين الرصيد الاحتياطي الخاص، تقريبا 120 مليون ديال درهم، ولقد بلغت المساحة المؤمنة خلال هذا الموسم 152 ألف هكتار، يعني 51% من المساحة المرجحة واستفادوا منها 8658 منخرط، وكإين هنا ارتفاع ديال 41% مقارنة مع الموسم الفارط.

وكتقوم الوزارة حاليا باتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تعويض الفلاحين المنخرطين في الآجال المحددة وحسب التقديرات الأولية غادي يوصل المبلغ الإجمالي ديال التعويضات حوالي 160 مليون ديال درهم.

- النقطة الثالثة: هي الحماية والإغاثة ديال الماشية بالمناطق المتضررة، كإين لي بأنه تكلمت على هاذ النقطة، اللي لازم نعاود نؤكد عليه بأنه غادي يكون إن شاء الله التوزيع ديال 600000 قنطار من الأعلاف المركبة خصوصا في المناطق الجنوبية واللي تضررت شوية من قاة الأمطار.

- النقطة الأخرى، هي توفير البذور ديال الحبوب بالنسبة للموسم الفلاحي المقبل، يعني في إطار ديال هاذ التهيئ ديال الموسم ديال 2008 و2009 ويهدف ضمان التمويل العادي للسوق ببذور الحبوب تم اتخاذ التدابير التالية:

أولا، توسيع المساحات الموجهة للهكتار إلى 50 ألف هكتار عوض 35 ألف هكتار سابقا، مع الرفع من المساحات المسقية من 12 ألف هكتار إلى 20 ألف هكتار.

- ثانيا، وتكثيف عملية تأطير للمكثرين من أجل تحسين الإنتاجية، كإين مراجعة منذ 18 فبراير 2008 ديال النظام ديال الأئمة والدعم، حيث تم تخصيص 125 مليون ديال درهم غادي تمكن من منح أئمة مشجعة للمكثر عبر إرساء منحة للهكتار تصل إلى 15% مقارنة مع الأسعار المتداولة في السوق بالنسبة للحبوب العادية.

كإين إرساء دعم جزافي لتشجيع الفلاح على اقتناء البذور المختارة يصل إلى 115 درهم للقنطار، وكإين الحفاظ على أئمة البيع ديال البذور مخصهاش تفوت 30% مقارنة مع الحبوب العادية.

وكإين كذلك إرساء منحة لتخزين البذور قدرها 45 درهم للقنطار لفائدة مخزون يصل إلى 220 ألف قنطار.

وموازاة مع ذلك تم اتخاذ تدابير مواكبة من طرف شركة Sonacos تمثلت في:

- أولا، في الرفع من المستوى ديال التسبيقات المالية المؤداة للمكثرين من 200 درهم إلى 300 درهم للقنطار.

بلا متقول لي حتى شي حاجة، الكرامة ديال جميع المواطنين فوق كل اعتبار.

ولهذا احنايا كنطلبو من السيد الوزير وكنشكروه على سميتو على هاذ المشروع ديال المخطط المغرب الأخضر اللي في الحقيقة في المستوى، ولكن ياريت يجي للجنة لتعميق النقاش في الموضوع فقط لا أقل ولا أكثر، كتنناو من السيد الوزير والسيد رئيس اللجنة موجود، نتمنى باش نجلسو ونعاودو نديروه. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للفريق الاستقلالي.

المستشار السيد العربي سديد:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة كان بودنا نسمعو الجواب ديال السيد الوزير فيما يخص المحزون الاحتياطي باش نظمئو المواطنين على القوت اليومي ديالهم وباش ما تكوش شي مضاربات حول هاد المادة، على كل حال كنشكركم على الجواب الشامل ديالكم والكامل.

وكقولو، السيد الوزير، ألا ترون أن هذا الضعف في إنتاج الحبوب راجع بالأساس بالاعتماد على الزراعة البورية وغلاء الأسمدة وعدم استعمال التقنيات الجيدة في مجال السقي واختيار البذور الممتازة؟
ونقترح عليكم، السيد الوزير، كما جاء في الجواب ديالكم، أنه اقترحوا بعض الزيادة في الأراضي المخصصة لتكثير البذور، انه تخصصوا بعض الأراضي ديال الدولة لأراضي المجموع وما جاورها باش تخصص الاكتفاء الذاتي ديال المواطنين وديال الزراعة ديال الحبوب خاصة، هذا اللي بغينا نعقبو عليه.

وشكرا مرة أخرى السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لفريق التحالف الوطني.

المستشار السيد محمد عبده عز الدين:

شكرا السيد الرئيس.

نشكركم، السيد الوزير على جوابكم، لكن هناك مشاكل يتخبط فيها الفلاح لايد من طرح البعض منها:
- أولا، عملية تسويق الحبوب، حيث يبقى الفلاح تحت رحمة المضاربين، إذ نجد ثمن القمح الطري في بعض المناطق يصل إلى 280 درهم للقنطار رغم الثمن الذي حدد ب 300 درهم، ولهذا نلتمس منكم، السيد الوزير، التدخل السريع للتعاونيات المغربية الفلاحية للتعامل مع الفلاح وتسويق منتوجه في أقرب وقت ممكن.

اللي تزدادت فيها 200% وكين اللي تزدادت فيها حتى 300%، إلى مشيتي للماب كيتخدم بالمادة ديال الفوسفور، 300% ديال الزيادة.

طبعا احنا نتعذرو، السيد الوزير، على عدم إجابتي على هاذ الموضوع لأنه ربما تناقشنا فيه اللجنة، ولذا احنا كنوجهو من هاذ المنبر، لأنه كنا بغينا الرأي العام يعرف من خلال الإجابة، نعلنو الرأي العام يعرف، أش نتقول الحكومة في هاذ الزيادة؟ احنا بخصوص الفريق الحركي وجهنا رسالة سواء للجنة الفلاحة أو للسيد الوزير الأول باش يجلسوا معنا يقرروا معنا، والا غادي يجبروا الفلاحة احنا هما واقفين هنا في الباب ديال البرلمان تيديروا الاحتجاجات ويديروا وقفات احتجاجية.

هذا مللي نتقولو الزيادة تهضرو على واحد الزيادة موهلة، ما تهضروش على الزيادة ديال 5 يمكن يتقبلها الإنسان اللي كانت الظروف في السوق العالمية، ولكن الزيادة كتنكون بواحد الطريقة اللي كيتقبلها الفلاح، واحنا نتعرفو بأنه الفلاحة ما يمكنشاي تنتج وما يمكنش تعطي بدون أسمدة، واحنا من الدول اللي تنصدر والي عندها الفوسفات زعما بوفرة ولكن احنا نتعابو.

إلى كان الفوسفات تزداد في السوق العالمية مبروك، احنا ما نتقولوش غير مبروك، ولكن خفوا علينا على هاذ الناس ديال الفلاحة ديال المملكة، الفلاحة ديال المغرب خصهم يستافدوا من هاذ الفوسفات ماشي يتزاد عليهم 200 ولا 300%.

وهذا طبعا احنا يا من هذا المنبر راه تنوجهو هاذ النداء اللي يمكن يجلس معنا يحل المشكل، على الأخص السيد الوزير الأول هو اللي غادي يمكن بيت في هاذ الموضوع اللي يمكن يأخذ القرار لأنه لايد من وجدوا حل، والا هاذ الفلاحة ديالنا غنتراجعو بها 50% نتراجعو اللور.

وكوونا على يقين بأنه السنة الزيادة جات في وسط السنة كانت الناس بدأت، احنا تهضروا على 15 قنطار في الهكتار، واش اللي غادي يدير 2000 أو 3000 درهم ديال engrais يرميها، أش من إنتاج غادي يجيب؟ أش من ارباح اللي غادي يجيب هاذ الفلاح؟ لنا لايد ناخذو بعين الاعتبار هاذ النقطة نقطة حساسة، نقطة راه تتغلي التحت في الحقيقة، هذا نقطة.

النقطة الثانية اللي، السيد الوزير، كنا شرنا لها، احنا ملي قلنا المعرض ديال مكناس، المعرض ديال مكناس مبروك، كان معرض صحيح في المستوى ولكن كهضرو على التنظيم، احنا جينا وفود وبقات دور المعرض لمدة ساعتين باش تدخل، هذا علاش احنا تنوجهو هاذ الآخر باش تفاديا في المستقبل لهاذ النوع ديال...

وبالتالي الناس اللي جاو للمعرض يتهاوا، زد أنت لهيه، بعد من لهيه، دور لهيه، طريقة محبنة في الحقيقة ومستفزة، اللي تكون البيان ديال الدخول ديال العموم يدخل الإنسان بلا عرقلة، بلا دفعني، بلا متسبني،

أولية نهاية أبريل وبداية ماي كتكون التقديرات الأولية والتقديرات الأخيرة كتحتج في شهر غشت، وعادة يعني التقييم ديال هاذ المنهجية في هاذ العشر السنوات الأخيرة كيكون واحد الفرق بين التقديرات الأولية والمحصل عليها جد مقبول، بحيث في عشر السنين اللي فات ما عمر وما تجاوزش أكثر من 2.6% باش نكونو متفقين على هاذ النقطة.

فيما يخص الأئمة ديال عوامل الإنتاج اللي تطرقو لها، واللي هو مشكل حقيقي اللي عانى منه الفلاح، وتكلمنا عليه داخل اللجنة ديال الفلاحة، وكاتبنا يعني الشركة المسؤولة اللي أعطتنا الأجوبة اللي كتقول بأنه الثمن ديال الفوسفات راه ما تقاسش رغم ارتفاعه بالنسبة يعني في السوق العالمي، لأنه إلى كان هذالك الفوسفات كيبيعوه في السوق العالمي كان يمكن يجيب لهم مليار ديال درهم زايد ولكن خلاوه في الثمن ديالو.

ولكن الأئمة المطبقة هي بالخصوص بالنسبة للمواد الأولية المستوردة: البوتاس، لامونيكا، والكبريت، فكيقول لك بأنه ما كاينش تطبيق أي زيادة بالنسبة لمادة الفوسفات رغم ارتفاع ثمنها بالنسبة 185% في تكلفتها عند الاستيراد.

على أي كاين حوار وكاين نقاش مع مجموعة ديال المكتب الشريف ديال الفوسفات، وذاك النهار راه وقع معنا في إطار يعني البرنامج ديال "المغرب الأخضر" باش حتى هو يكون فاعل فلاحي ويجي يشوف معنا الفلاحة، ويظهر لي أن هادي أول بادرة وغادي نشوفوه ونتكلمو معه لأنه لازم أنه، ويظهر بأنه كاين افتتاح في هاذ اسميتو، أنه المكتب الشريف للفوسفات يلعب دور في الفلاحة ديال بلادنا ويعاون الفلاحة، لأنه إلى هنا يمكن يعطي المثل باش الفلاحة ديالنا تنجح أكثر عالميا والقيمة ديال الفوسفات كذلك عالميا تكون عندها واحد اسميتو.

فيما يخص المعرض، تكلمتو على المعرض يمكن لي كيظهر لي بأنه بالمعرض كان فيه 700 ألف ديال الزوار هاذ السنة، المعرض كان ناجح أولا ناجح بالعارضين ديالو، لأن الناس كلهم عملوا واحد اسميتو، يعني الاهتمام ديال صاحب الجلالة بالمعرض، وكيفاش خممو النهار الأول؟ وكيفاش تبعوا؟ وكيفاش حتى نجح؟ هو اللي خلاه تكون عنده الحمد لله اليوم هاذ القيمة اللي هو مدة فيها.

ثانيا العارضين عملوا مجهود كبير مجهود جبار، النظام كيظهر لي كان من أحسن التنظيمات اللي فاتو، أنا متفق معاك أنه نهار الأول يمكن كنتكلم على النهار الأول ديال الافتتاح يعني من بعد سميتو، كان واحد ازدهام وكان واحد الضغط لأن جاوا الناس كثار واضطروا باش يسدوا البيبان، وذاك الشي تراكم شوية واللي خلى...

ولكن أنا كنت هاديك خمس أيام كلها موجود، يعني النهار الثاني والثالث والرابع الناس اللي كتحتج كتدخل وكندور مع راساتها، ما كاين حتى شي ازدهام، النهار الأول أنا متفق معاك، ولكن من طرح المشكل

- ثانيا، ومن بين المشاكل أيضا التأخير في منح التعويضات المستحقة بالنسبة للمناطق المؤمنة، التي تأثرت بعامل الجفاف وأعلنت على أنها مناطق منكوبة، نلتمس منكم كذلك، السيد الوزير، التدخل العاجل لمنح هذه التعويضات في أقرب الآجال.

- ثالثا، كما نلتمس منكم تعميم التأمين على المناطق غير المؤمنة، وفي هاذ الإطار نؤكد على ضرورة تزويد المناطق المنكوبة بالأعلاف الضرورية المدعمة وإعافتها من الديون المترتبة جراء الجفاف المتوارث.

أملنا كبير، السيد الوزير، داخل فريق التحالف الوطني في المبادرة الملكية السامية للمخطط الوطني المهم والذي نعلق عليه آمالا كبيرة في إنقاذ الفلاحة والفلاح، ويتعلق الأمر بمخطط المغرب الأخضر الذي أعلنتم عليه أمام جلالة الملك نصره الله في المناظرة الوطنية الأولى للفلاحة بمكناس.

وفي هذا الإطار، أود، السيد الوزير، أن أؤكد لكم أن ازدهار القطاع الفلاحي ببلادنا يرتكز على توفير ثلاثة عناصر أساسية:

- أولا، منها الماء، الاستمرار في بناء السدود، تشجيع السقي بالتنقيط وذلك بتسهيل المساطر المرتبطة بتقديم المنح؛

- ثانيا، التمويل، إعادة النظر في طرق تمويل القطاع الفلاحي، خلق مقالة فلاحية ناجحة، إعادة النظر في سياسة القرض الفلاحي والغاء الديون وطرق معالجتها عن طريق الجدولة؛

- ثالثا وأخيرا التأطير، تشجيع سياسة الإرشاد الفلاحي والتقرب من الفلاح وتأطيره حتى يتسنى له الحصول على مردودية جيدة. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيبات.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس. أشكر الإخوة المستشارين على التدخل دياهم، كيظهر لي أنه أولا لا بد نرفعوا يعني بعض النقط اللي تطرقوا لها الإخوان، أنه يمكن تكون الحصيلة هي 25 مليون ماشي 50، أنا كناكد بأن الحصيلة هي 50 وبأن عندنا واحد المنهجية اللي هي متبعة، وهاذ المنهجية كنعقدرو فيها الإنتاج حسب منهجية علمية مقبولة وموصى بها من طرف المنظمة العالمية ديال التغذية (FAO)، وكترتكر على عينة كتقارب ديال 3000 وحدة للمعاينة المساحية كنعطلي جميع أنواع الأراضي البورية والمسقية والجليلية.

وكنعتمد هاذ المنهجية على عدة وسائل، فيها الصور الجوية للاستقصاء الميداني، استجواب الفلاحين، جميع المعلومات من التقنيين العاملين بمراكز الأشغال، أخذ العينات وبعثها إلى المختبر لدراستها ووزنها إلى آخره.

عاودوا جلسوا الإخوان المنظمين ولقاوا الحلول الحمد لله باش الأمور تحسنت فيما بعد.

فيما يخص التسويق ديال الثمنات ديال الحبوب، الثمن ديال الحبوب كنتقولها ونعاود نقولها، الفلاح باش ما يضيعش خصو يبيع 300 درهم، اليوم كاين الناس اللي كيمشيوا يشريوا عند الفلاح 220 درهم و240 درهم، والأخبار اللي عندنا أنه الفلاح ما كيعيش عارف بأنه الثمن ب300 درهم.

فهذا شيء إيجابي لأنه هاذ المجهود اللي الدولة اللي عملتوا والي هو مجهود كبير، 700 مليون ديال الدرهم ديال الإعانة ديال المقاصة باش يبقى الحبز في الثمن ديال درهم ونص، هاذ 700 مليون ديال الدرهم مخصهش تمشي المقاصة، خصها تمشي لفلاح خصو يقبط ويبيع ب300 درهم هذا ثمن مرجعي، بغى يبيع ب290 و280، المهم يعرف بأنه عنده الحق يبيع ب300، بغى يبيع بأكثر، هذا راه البيع والشراء باش نكونوا متفقين.

فكيظهر لي أن المخزون الاحتياطي هو في عادي، يعني الحمد لله أنه يعني الحمد لله le système اللي عملنا ديال الاستيراد اللي كان في هاذ الشهور خلا تكون واحد المنافسة واحد العمل واحد النشاط ديال المستوردين، اللي خلا أنه يكون يعني القمح الحمد لله موجود فبلادنا بصفة عادية.

وأنا الأخ تطرق كيفاش نجيو اللجنة وتكلمو على المخطط ديال المغرب الأخضر، السي العلوي احنا موجودين في الوقت اللي بغيتوا نضموا معكم، بالعكس هذا ما هو إلا المخطط الأخضر، المرحلة اللي وصلنا فيها اليوم ما هي إلا بداية المسار، احنا عاد غنبدوا وتكلموا، احنا خمنا وشفنا يعني كيفاش غادي زويدوا للأمام؟ دابا خصنا ناقشوا ونشوفوا واش دك الشيء يمكن ينجح أو ما ينجح؟ وكيفاش يمكن تطوروه وكيفاش يمكن تناقشوا معكم؟ احنا موجودين، نهار الاثنين غادي نمشي للجنة ديال البرلمان، الوقت اللي بغيتوا باش إن شاء الله نوجدوا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

اللجنة ديال مجلس النواب السيد الوزير، البرلمان فيه غرتين.

السؤال الآتي حول الإجراءات المزمع اتخاذها من طرف الحكومة في مواجهة الأضرار التي لحقت بالقطاع الفلاحي، للمستشارين المحترمين السادة: مبارك السباعي، مولاي إدريس العلوي، عبد السلام الودي، المهدي زركو، عبد الصمد عرشان، محمد برطني، حسن زهير، محمد تاضومانت، الحاج الطاهري، سعيد كمال، عبد الرحيم الكوباوي، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد امبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

ما يمكش نمروا مر الكرام على هاذ المسائل السيد الرئيس، لأن في الحقيقة حرمتي الفريق ديالنا من الرتبة ديالو الثالثة اللي رجع للرتبة السابعة، وهذا مسؤولية ديال المكتب لأن هذا ماشي سؤال محوري باش يكون بهاذ الشكل هذا، ولكن المسائل كترجع للمستشار إلى تشبث بالسؤال ديالو باش يبروا بطريقة انفرادية، هذا شغلوا ماشي شغل المكتب.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني....

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار دابا درتي نقطة نظام غادي نجابك عليها هي الأول وعاد تدوز للسؤال ديالك.

السؤال الآتي الأول هو ديال الاستقلال ديال حزب الاستقلال في موضوع الزيت، واضطربنا باش نأخروه باش ندوزوا للأسئلة اللي عندها صبغة ديال توحيد... أنت رئيس فريق وتتواجد في ندوة الرؤساء، هاد الشيء خصكم تردوه لندوة الرؤساء، في وقت ندوة الرؤساء. شكرا السيد المستشار، تكمل السؤال ديالك.

المستشار السيد امبارك السباعي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

لا تخفى عنكم الأضرار الناتجة عن الجفاف الذي تميز به الموسم الفلاحي لهذه السنة نتيجة الظروف المناخية التي عرفت عجزا وسوء انتظام في التساقطات المطرية واختلافها من منطقة إلى أخرى، الأمر الذي أدى إلى حصول نقص كبير في المياه الجوفية وضعف في الإنتاج الزراعي، ناهيك عن المشاكل الأخرى سواء المتعلقة منها بغلاء الأعلاف والبذور وقتلها بالأسواق أو تلك المتعلقة بتراكم الديون على الفلاحين نتيجة توالي سنوات الجفاف الذي أصبح معطى هيكلية.

كل هذا يأتي في ظل ارتفاع مصاريف العيش الناتجة بدورها عن ارتفاع أثمان المواد الاستهلاكية الأساسية، وتجدر الإشارة إلى أن عدد كبير من الفلاحين في عدة مناطق انخرطوا في عملية حصاد مبكرة للمحصول الزراعي من أجل تسويقه ولو بسعر أقل من السعر المحدد في 300 درهم، كيف ما جاء في التعقيب ديال السيد الوزير.

هاذي حالة خاص تكون واحد التوعية للفلاحين، راه كاين الفلاح اللي ما عارفش الثمن ديال المحصول شحال ماهية؟ في 300 درهم للقطار الواحد وذلك لمواجهة تكاليف أقساط الديون المتراكمة لسنوات متعاقبة من الجفاف ولسد مصاريف العيش المرتفعة كما سلفنا الذكر.

في الحقيقة السيد الرئيس أحجف في الفريق ديالنا، ولكن تجاوزا نشهد له بالمرونة ما عندنا إشكال تتجاوزو هاذ المسألة، خاصة وان سمعنا كلاما مفيدا من السيد الوزير.

السيد الوزير،

نشكرك على جوابك الذي تضمن عناصر الجواب، ندرك الصعوبات ديالها وندرك المدى ديال هاذ الصعوبة، فالمغرب متنوع فهناك السهل والجبل والواحات فمن فيضانات الأودية إلى نزول البراد وانخفاض الحرارة إلى دون الصفر، إضافة إلى رياح الشركي والجفاف والتساقطات المطرية غير المنتظمة، كل هذا يصعب أن نلم بالإشكالية في ثلاثة دقائق.

لنا، طالبنا من السيد الوزير وفقا للقانون وكما جرت به العادة، ذلك ليأتي إلى لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية التي أتشرف برئاستها، وهذا ما نتظره في الأسبوع الثالث من ماي لتقييم الموسم الفلاحي والإجراءات التي اتخذتها وزارة الفلاحة هذه السنة، لسد الخصاص وإصلاح الإكراهات التي يعاني منها الفلاحين خاصة المتوسطين والصغار منهم.

السيد الرئيس،
السيد الوزير المحترم،

بعد 22 أبريل وأمام العرض القيم والممتاز الذي قدمتموه أمام جلالة الملك في الجمع العام للفلاحين، أدركنا وتقولها بكل شفافية أن هناك شيئا تغير في المغرب، المغرب الفلاحي، واعتبرنا تشخيص علمي ودقيق للوضعية الفلاحية ويتجرد، وركز التشخيص على نقط الضعف والاختلال وكذلك الامتياز والقوة.

وثالثا، وهذا اللي مهم ما ينبغي أن يكون وما يمكن أن نفعله كفلاحين نمارس وكفلاحين لدينا دراية في العمل وفي التنظير، نهني بلدنا عن هذا العمل ونتنظر بلورته على أرض الواقع، لأن فيه أفكارا وفيه ابتكار وفيه عمق، ونحن على أتم الاستعداد للمشاركة فيه، لأننا أمام غلاء الطاقة وغلاء الأسمدة وغلاء اليد العاملة.

نحن مطالبون بوضع هذه الإستراتيجية الفلاحية للمغرب الأخضر، لأنه فيه ما يشفي غليل الفلاح، ونحن نتنظر السيد الوزير بسط الأفكار التي جاءت في هاذ الإستراتيجية ديال المغرب الأخضر في اللجنة المذكورة حتى يستوعب السادة المستشارين والمجلس ككل هاذ الإستراتيجية المهمة جدا لبلدنا ونحن مستعدين كذلك بالمشاركة فيها لإنجاح لأن فيها إنجاز الفلاحة، ونعتقد جازمين بأن الفلاحة هي القاطرة الأساسية للإقلاع الاقتصادي ومهما كان المغرب، المغرب يعتبر بلدا فلاحيا، وقد أقر السيد وزير الفلاحة ذلك أمام جلالة الملك، وهذا في حد ذاته شيء إيجابي جدا.

وشكرا السيد الرئيس.

لذلك، نريد من خلال هذا السؤال أن نتعرف عن الإجراءات العملية الجادة والتدابير الاستعجالية التي تنوي الحكومة اتخاذها لتدارك هذه الأضرار؟

وهل هناك من خطة لإنقاذ الموسم الفلاحي ومساعدة الفلاحين بالمناطق المتضررة، وخلق أورش للعمل والتخفيف على الفلاحين بمعالجة مديونيتهم مع الصندوق الوطني للقرض الفلاحي بشكل مجدي؟
وبصفة أخرى، لكم فرصة تخاطبون سكان العالم القروي والفلاح المغربي بالخصوص لتعطوه ما يشفي غليله في هذا الظرف الفلاحي الصعب.
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد الفلاحي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد المستشار المحترم،

يظهر لي أنه يعني أن السؤال ديالكم في محله ولكن احنا كنعتمروا باقين في نفس الموضوع، اللي كيهم انه قدمنا مشروع ديال الحكومة أولا باش كنعتمروا ها هو الموسم الفلاحي كيفاش كان، احنا ما كنعتمروش بأن هذا موسم فلاح جاف، هذا موسم فلاح متوسط، 50 مليون ديال القنطار على 70 مليون ديال القنطار، احنا تقريبا 70% من الحاجيات ديال البلاد من 65 حتى 70% ديال حاجيات البلاد هي موجودة.

احنا كنعتمروا بأنه بعض المناطق اللي هي الجنوبية والصحراوية والشبه الصحراوية اللي عندها واحد العجز ديال الماء وعجز ديال المواد الكلائية اللي خصها واحد الدعم خاص للماشية وتربية المواشي، اللي إن شاء الله غادي ناخذوا بعين الاعتبار هاذ التدخلات ديالكم، واحنا عملنا دراسات ميدانية ديالنا وعندنا معلومات، وغادي نحاولوا نبدأوا في الشهور المقبلة إن شاء الله باش نوجدوا الجواب على هاذ التساؤلات اللي مطروحة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، التعقيب للسيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مولاي إدريس العلوي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

الزميلة المستشارة،

الزملاء المحترمين،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نواصل مع سؤلين موجهين للسيد وزير الفلاحة والصيد البحري يتناولان موضوع الزيوت المستوردة، ونظرا لوحدة موضوعهما نستأذنكم مرة أخرى للاستماع للعروض السادة المستشارين وبعد ذلك نعطي الكلمة للسيد الوزير للإجابة عنهما.

إذن الكلمة للسؤال الآتي الأول الموجه إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري في موضوع الزيوت الاستهلاكية المغشوشة الموجودة بالسوق المغربي، للمستشارين المحترمين السادة: محمد فوزي بنعلال، محمد كمين، عبد الحميد بلقيط، محمد السوسي، بنعيسى بن زروال، العربي المرشي، أحمد القادري، مصطفى القاسمي، عبد اللطيف أبدو، عبد العزيز العزالي، كافي الشراط، ومحمد العربي القباج، الكلمة لأحد المستشارين المحترمين.

المستشار السيد عبد الحميد بلقيط:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

هناك تضارب في صفوف الرأي العام الوطني حول بعض الزيوت الموجودة بالسوق المغربية الشيء الذي نتج عنه تخوف المواطنين على سلامة صحتهم، مما يستدعي تنوير الرأي العام الوطني وطمأنته لاسيما وأن الأمر يتعلق بحياتهم وسلامتهم.

لذا، نسألكم السيد الوزير: هل هناك ما يدعو إلى هذا التخوف من هذه المادة؟

وما هي التدابير الوقائية المتخذة من لدن الحكومة لدرء كل ما من شأنه المساس بثقة المواطن في هذه المادة الأساسية؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد لأحد المستشارين المحترمين في السؤال الآتي الثاني في نفس الموضوع استيراد الزيوت الأوكرانية الملوثة للمستشارين المحترمين السادة: سعيد التلاوي، إدريس مروان، محمد فضيلي، الهاشمي السموني، عباد لحسن، سعيد أرزيقي، المهدي عثمان، عمر لمكدر، بوسلهام بنتة، عبد الحميد السعداوي، سيدي المختار الجماني، أحمد حمو مسكا، سيدي صلوح الجماني، بن الطالب الحبيب، محمد الكبوري، عبد الفتاح عمار، وعبد الرحيم الشرقاوي، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

أثار البلاغ الصادر عن السلطات الأوروبية بتاريخ 26 أبريل 2008 بشأن زيت الشمس الملوثة المستوردة من دولة أوكرانيا تساؤلات كبيرة بين المواطنين وتخوفات عن مدى تأثيرها على صحتهم، خصوصا وأن المغرب كان يستورد كمية من هذه الزيوت خلال شهر مارس 2008.

السيد الوزير، وذكر بلاغ عن وزارة الفلاحة والصيد البحري أنه بعد ما وجه الإتحاد الأوروبي تحذيرا بشأن هذه الزيوت، اتخذت إجراءات احترازية فورية حول الموضوع، كما ذكر بلاغ صحفي عن الجامعة المهنية لصناع الزيت بالمغرب أن مهنني القطاع والسلطات المغربية المختصة بالمراقبة يؤكدون أن المنتجات المعنية لا تشكل أية خطورة على صحة المواطنين.

لذا، وبناء على ما سبق نسألكم السيد الوزير:

- ما هي الإجراءات والقرارات التي اتخذتها الحكومة في هذا الموضوع؟

- وما هي الوقائع الحقيقية لحماية وطمأنة للمواطنين؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على هذه الأسئلة.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية أود التذكير أن الوزارة أولت اهتماما كبيرا للموضوع منذ أن أصدرت المفوضية الأوروبية ليوم 24 أبريل الماضي تحذيرا إثر اكتشاف كمية من زيوت عباد الشمس ملوثة بزيوت معدنية بجمس دول أوروبية، وهي فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وهولندا وإيطاليا، وللتذكير كذلك أشار نفس المصدر إلى أن تناول هذه الزيوت لا يشكل أي خطر على صحة المستهلك مادام أن مستوى التلوث عبارة عن بقايا زيوت معدنية يعني des traces. إلا أنه من باب الحيطة والحذر أمرت الوزارة بجمع وحجز كل زيوت عباد الشمس الموجودة في السوق الوطنية، وكذا المواد الغذائية التي تم تحويلها أو تصديرها بواسطة الزيوت الملوثة، وفي هاذ السياق اتخذت الوزارة عدة إجراءات منذ إصدار التحذير من طرف المفوضية الأوروبية بهدف احتواء المشكل في آجال وجيزة، أذكر من بينها:

هذه الزيوت لكون الحملة لم تكن شاملة ومدققة، لكون بطبيعة الحال هناك بعض الناس اللي أخذوا واحد الكميات كبيرة وباقيين محتفظين بها. كذلك كما صرحتم السيد الوزير، أنه هاذ الزيوت جمعوتها وسيتم إتلافها طبقا للقوانين، لكن هاذ القضية ديال الفكرة اللي جيتو بها ديال المواد المصنعة من زيت الزيوت، أنها سوف تخبأ في مخازن المعامل التي صنعت هذه المواد، هذا بطبيعة الحال تساؤل، مع ذلك أنه غدا سوف نجد بالأسواق هذه المواد التي صنعت فمن المسؤول؟ بطبيعة الحال بما أنكم جمعتم هذه الزيوت وقررتم إتلافها فمن الضروري كذلك جمع هذه المواد وإتلافها عن طريق الوزارة.

بطبيعة الحال كنتسائلو السيد الوزير عن لو هاذ القانون ديال حماية المستهلك اللي بطبيعة الحال مع الأسف باقي في الرفوف ديال الأمانة ديال الحكومة، لو خرج هذا القانون أعتقد بأنه وحد العديد من الإجراءات اللي كناخذ واللي من طبيعة الحال غادي تحمي المواطن المغربي من مثل هذه الأشياء.

بطبيعة الحال، الآن المغاربة بعد التصريح ديالكم الآن ها هما اطمئنوا، علما أن باقي بل العديد من المغاربة اللي مازالوا يعانون من هذه المادة في السابق، بحيث لازلنا نلاحظ العديد من الضحايا اللي مزال الآن في وضعية سيئة.

فتتمنى السيد الوزير في المستقبل أن تعمل الحكومة على تجنب مثل هذه المواد في بعض الجهات التي لا تتوفر على ضمانات بحيث أن هذه المادة سليمة 100%، فلولا تدخل أوروبا اللي نيهتنا وحلات العينين ديالنا لما كشف المغرب أن هذه الزيوت مسمومة. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للفريق الحركي ولكن الله يخليكم احتراموا الوقت لأن باقين عدنا 2 أسئلة، وشكرا

المستشار السيد عبد الرحيم الشرفاوي:

شكرا السيد الرئيس. معالي الوزير،

أنا بكل صراحة تشكركم لأن قتمم بالواجب ديالكم ومازلتم عاطيين واحد الأهمية لهذا الملف، لكن مع كل الأسف أنا اللي بغيت نزيد نضيف معالي الوزير أن هاذ الزيوت الملوثة اللي جات من أوكرانيا، نهار دخلت للدولة ديالنا بالله حطوا هاذ السلعة ديالهم في الدولة ديالنا، واش ماعندناش les techniciens اللي غادي يمكن لهم يقبلوا في laboratoire ديالنا؟ حنا ربما عندنا des techniciens اللي حسن من أوروبا، اللي ولاوا اليوم الحمد لله في المغرب تيحنتوا les techniciens ديال أوروبا.

أولا، إصدار بلاغ رسمي اللي تكلمتوا عليه السيد المستشار يوجه إنذار زيت حول عباد الشمس الملوثة المعروضة للبيع في الأسواق المغربية، ويجعل التحاليل الخاصة بالبحث عن المواد المعدنية في زيوت المائدة المستوردة إجبارية منذ ذلك التاريخ؛

ثانيا، عقد سلسلة من الاجتماعات لتتبع وتدارس مستجدات الوضع مع الإدارة المعنية والمهنيين؛

ثالثا، تشكيل خلية وطنية لليقظة الصحية لمتابعة ورصد كل ما يتعلق بالزيوت الملوثة؛

رابعا، وضع خلايا محلية في المدن التي توجد فيها شركات المصبرات التي استعملت هذه الزيوت.

وكما هو معلوم، تم بتاريخ 4 ماي 2008 نشر بلاغ رسمي للوزارة يرفع الإنذار السالف الذكر بعدما تم جمع وحجز جميع الكميات المتواجدة في الأسواق المحلية، وحسب الوضعية النهائية التي حددتها الوزارة بتاريخ 8 ماي 2008، قد تم جمع زيت عباد الشمس الملوثة من الأسواق وحجزها في مخزن بالدار البيضاء، مخزن آمن، ستقوم المصالح المختصة للوزارة بإتلافها حسب القوانين والمساطر الجاري بها العمل.

ثانيا، رصد وحجز المواد الغذائية المصنعة التي استعملت فيها هذه الزيوت ووضعها في مخازن المعامل التي صنعتها، وللإشارة فإن مجمل هذه المواد عبارة عن مصبرات أسماك موجهة للتصدير.

وتبعا لقرار اللجنة الأوروبية في هذا الشأن فيسمح للمواد التي تحتوي على أقل من 300 ppm من هذه الزيوت أن تصدر إلى الاتحاد الأوروبي، أما إذا كانت تحتوي على أكثر من ذلك فسيتم إتلافها حسب القوانين والمساطر الجاري بها العمل. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، التعقيبات على الأجوبة، الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد محمد العربي القباچ:

شكرا السيد الوزير.

بطبيعة الحال نشكركم على هذه التوضيحات لاطمئنان الرأي العام الوطني، بحيث المشكل هو أننا لا نتأخر في مثل هذه الحالات لاطمئنان الرأي حتى ما تخلقش واحد البلبلة. السيد الوزير،

بطبيعة الحال الآن هاذ الدول الأوروبية اللي شرتم إليها أن يقرأوا بعد معاينة وبعد التحليلات أن هذه الزيوت راه صالحة ومسمومة، وأنه مشاوا بعيد أنه كاين مقاطعة شاملة لمثل هذه الزيوت.

بطبيعة الحال في المغرب كانت عملية قامت بها الحكومة في جمع كما صرحتم هذه الزيوت، لكن السيد الوزير راه مازالت بعض الأسواق تتبع

فيهم 300 ppm باش مضيعوش باش يمشيو يتصدروا، والآخرين اللي ماشي داخلين في نطاق ديال التصدير غادي يبقاوا هنا باش يتلفوهم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الأخير السيد الوزير ورد في شأنه طلب التأجيل من فريق التجمع الوطني للأحرار، إذن نشكركم على المساهمة ديا لكم في هذه الجلسة. ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية، حول العراقيل التي يعرفها برنامج "Fogarim" للسكن الاجتماعي، للسادة المستشارين السادة: أحمد حاجي، محمد المفيد، أحمد السرغيني، محمد كرام، إبراهيم الحب، عمر بنونة الوريدي، الأمين الدراق، علال عزويوني، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد محمد المفيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

أختي، وإخواني المستشارين المحترمين،

إن غرف التجارة والصناعة والخدمات تعتبر شريكا في برنامج Fogarim للسكن الاجتماعي، بحكم العقدة الموقعة بين المؤسستين وانطلاقا من تعاملنا اليومي مع شريحة واسعة من التجار والحرفيين ذوي الدخل المحدود الذين يرغبون من الاستفادة من هذا الصندوق، اتضح لنا أن هناك مجموعة من العراقيل والصعوبات التي تحول دون استفادتهم من هذا السكن، نجملها فيما يلي:

أولا، تصر كل الأبنك على طلب ضمانات ووثائق غالبا لا تتوفر عليها طالب القرض، خلافا لما يتم الإشهار له في وسائل الإعلام.

ثانيا، إن ارتفاع أسعار العقار ومصارف الملف والتسجيل والتحفيز إلى غير ذلك من المصاريف المرتبطة باقتناء السكن يحتم رفع سقف 20 مليون سنتيم إلى 30 مليون سنتيم.

ثالثا، يشتكي الباحث عن العقار من مشكل المضاربات العقارية، ومشكل النقص من التصريح بالمبالغ الحقيقية يعني Noir وعدم مطابقة العرض للطلب.

لذا، فإن كل هذه المشاكل جعلت هذه الشريحة من المواطنين البسطاء يحسون بخيبة أمل واليأس من الحصول على سكن قار يضمن كرامتهم واستقرارهم.

لذا، نساتلكم السيد الوزير المحترم عن إمكانية عقد اجتماعات استعجالية مع مختلف الأطراف المعنية بهذا المشروع لإيجاد حلول مناسبة لهذه المشاكل.

وشكرا.

عار باش يتسمع علينا أن الاتحاد الأوربي هو اللي يتعلمنا باش يقولنا داك الزيت راها فيها وفيها... هذا مؤسف جدا أنا ما كنبولمكش معالي الوزير، عطيتوا أهمية لهاذ الملف، وهذا الملف لازتم متبعينوا لكن غادي نزيد نكرر معالي الوزير: واش هاذ الزيت كلها جمعوتها اللي انتشرت في المغرب؟

على ما أعتقد وكما قال زميلي، مازال شي بركة راها محببة، والناس اللي هما المواطنين مساكن اللي هما ضعفاء يعني إلى شافوا هاذ الزيت ما بينوهاش، لأن تياكلها كيفها جاب الله، ولكن عار علينا باش نخليوهم يمشيو في طريقة اللي غادي تضرهم.

أنا بالنسبة ليا معالي الوزير، اللي نزيد نكرر أن ما بغيناش هاذ الشي يعاود يتكرر، ويبدو يعلمونا جيراننا يقولو لينا ردوا بالكم هاذ الحاجة راه غادي تضر المواطنين ديا لكم، ما غديش نزيد نطول معالي الوزير، اللي تنطلب منكم أن هذا الملف يمشي على طريقة بحث ويزيد يتبحث فين ما كان شي زيت بهذا الشكل تحيد، لأن المواطنين ديانا راهم دياولنا واحنا دياهم.

وشكرا جزيلًا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا.

اللي بغيت نقول أنه ليا نقول أن الزيت دخلت لأوربا وتستهلكت في وسط أوربا وشهر من بعد عاد جات المفوضة الأوربية باش كتقول بأنه كاين مشكل، احنا الوقت اللي تطرح المشكل يعني يومين باش نشوفو ضبط المسار، واش هاذك المنتوج دخل البلاد ولا مدخلش؟ لقينا واحد الطرف منه دخل، ولكن كنعود نقولها ماشي مضر للصحة، يعني فيه des tracs، وهاذ الشي مستهلك استهلكوه الناس في أوربا، في إيطاليا وفرنسا وما طارحش شي إشكالية.

ومنذ ذلك الوقت إلا وقتنا بالإجراءات، عملنا البلاغ الصحافي، كان اتصال وتعاون مع الشركات المعنية، والشركات المعنية قامت بالواجب ديا لها باش عاونتنا في الجمع وفي الإلفاف ديال هذا المنتوج، وكنعرفوا شحال من طن دخلت وشحال مشى للتوزيع وشحال مشى للمصبر وشحال جمعنا، فكن مطمئن بأنه داك الشيء اللي دخل راه كولو جمعناه.

النقطة الثانية ديال التصدير، علاش خليناهم في المصبرات موجودين عند الشركات المعنية؟ فهما séquestrés يعني محجوزين، ما يقدروش يستعملوهم قانونيا هما محجوزين، غير هما مدام أنه هدوك موجودين للتصدير، مادام أن المفوضية قابلة 300 ppm، غادي نشوفوا هدوك اللي

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد توفيق اجميرة وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسيد الوزير

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

إلى حدود اليوم 13 ماي 2008 ، 34670 أسرة مغربية من ذوي الدخل المحدود المنتدني من الفقراء، من الباعة المتجولون، من الأسر المعوزة استفادت من Fogarim، الحصة ديال القروض أو مجموع ما تم بعني قرضه لهذا الأسر هو 5.11 مليار ديال الدرهم، 3 شهور الأولى من هذه السنة تسجل 7% بالنسبة ل 3 شهور ديال السنة الماضية، هذه الأرقام ديال الموقع ديال الصندوق المركزي للضمان ديال هاذ الصباح.

السؤال ديال السيد المستشار، كين هاذ الشي اللي قال فعلا، الأبنك كتطلب وثائق من أجل الضمان ديال التمويل ديالها وهذا واحد الوضع طبيعي، خاصة وأن الأمر يتعلق هذا Fogarim، كنجي الدولة وتضمن الفقراء والأسرة ذات الدخل الغير القار، الناس اللي ما عندوش الورقة ديال المانضة، الناس اللي عندهم دخل هاذ الشي قدة والشهر الآخر قل منه أو أكثر منو، البنكا طبيعي أنه تطلب واحد المجموعة ديال الوثائق باش تضمن القروض ديالها.

الأبنك اللي، 8 الأبنك اللي مشتغلة في هذا الموضوع منها 99% عند أربعة ديال الأبنك كبرى معروفة في الساحة المالية، هذا القرض كيمول 20 مليون إما شقة جاهزة أو قطعة أرضية ومعها البناء الناقي ب 20 مليون، وكذلك كيمول بالنسبة للبرنامج ديال محاربة السكن غير اللائق كيعطي 20 مليون الناس اللي عندهم بقعة واحا معندهاش titre ديالها، واحا معندهاش الرسم العقاري ديالها.

هاذ Fogarim إلى حدود اليوم وضعنا السؤال، باش نجابو على السيد المستشار، وضعنا السؤال على الأبنك، على الصندوق المركزي للضمان، على المستعملين إلى حدود اليوم، ليس هناك مشكل يذكر، الأشياء اللي قالها السيد المستشار مرتبطة بالوضع ديال القطاع برتمته اللي مرتبط بالارتفاع بحال اللي تنقولوا دائما ديال الأسعار، ديال العقار، المضاربة، le noir، هاذي أشياء بعني موجودة ولكن ما مرتبطش Fogarim مباشرة، وإلا Fogarim اليوم يشتغل بشكل سلس وجيد. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، في إيجاز الله يخليك السيد المستشار لأن عدنا سؤال واحد قبل الستة.

المستشار السيد محمد المفيد:

شكرا السيد الوزير المحترم على التوضيحات والأرقام، كما نشكر الحكومة ككل على هذا المشروع الذي يستفيد منه عدد لا يستهان به من رعايا صاحب الجلالة من حرفيين وتجار بسطاء، ولكن السيد الوزير هناك عدة عراقيل أخرى تعيق هذا المشروع أخصها في نقطتين:

النقطة الأولى، كما ذكرت للأبنك التي تطلب من الحرفي البسيط الذي يريد اقتناء سكن، تطلب منه تقديم كشوفات بنكية لمدة 3 سنوات، مع العلم أن هذا الحرفي البسيط مدار الحساب في البنكة حتى بعني يطلب القرض، وهذا كتطلبو ديال 3 شهور سابقة.

العائق الثاني، هو المنعشين العقاريين اللي كيطالبوا هاذ الحرفيين ب Noir، كيفاش غادي يكون هاذ الإنسان تطلبوا Le Noir قبل ما يستفد من القرض؟

كما من هاذ المنطلق نطلب منكم السيد الوزير اتخاذ الإجراءات الضرورية للحد من هذه الظاهرة التي تحول دون استفادة هذه الشريحة من المجتمع.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نمر إلى آخر سؤال مبرمج في جدول الأعمال هذه الجلسة والموجه إلى السيدة وزيرة الصحة حول "ارتفاع نسبة وفيات الأمهات والأطفال عند الولادة"، للمستشارين المحترمين السادة: فوزي بنعلال، مصطفى القاسمي، الناجي فخاري، عبد الحميد بلليل، عبد الكبير برقية، عبد اللطيف أبدو، عبد العزيز عزابي، بلعيد بنشمسي، يوسف التازي، تيتني علوي، العربي سديد، إسماعيل قيوح، خديجة الزويي.

الكلمة للسيدة المستشارة المحترمة:

المستشارة السيدة خديجة الزويي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

رغم الجهود المبذولة في قطاع الصحة لازال هذا القطاع يتخبط في عدة مشاكل أهمها ما يتعلق بصحة الأم والطفل، حيث لازال معدل وفيات الأطفال عند الولادة مرتفعا على المستوى الوطني، ومعلوم أن معدل الوفيات عند الولادة مرتبط مباشرة بظروف الولادة التي تتم في غالب الأحيان بدون مساعدة طبية، ويرجع ذلك بالأساس إلى النقص فيما يخص التكفل بالولادة في العالم القروي، الذي لا يزال يمثل مشكلا كبيرا بسبب

- خامسا، مضاعفة المناصب الخاصة بالأطباء المقيمين والمختصين في الولادة.

- سادسا، إحداث مصلحة خاصة بإعناش الرضيع والأطفال الخدج بما يسمى ب Les prématurés اللي تبتولوا قبل الوقت على المستوى الجهوي؛

- سابعا، أنسمة مصحات ومصالح التوليد؛
- ثامنا، إلزامية المراقبة الطبية داخل مصالح التوليد، بالنسبة للمرأة الحامل في مدة لا تقل عن 48 ساعة، لأن تعرفو بأنه 48 ساعة بعد الولادة تيوقعوا يعني بعض المشاكل؛

- تاسعا، إحداث رقم هاتفي اقتصادي للاستماع إلى شكايات المواطنين في هذا الشأن؛

- وأخيرا القيام بعملية افتتاح كل البنيات الخاصة بالتوليد المتواجدة لا بالعالم القروي ولا بالوسط الحضري، وباقي المؤسسات الصحية العمومية خلال 3 الأشهر القادمة من أجل تخصيص الاستثمارات اللازمة لتأهيلها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة للسيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

شكرا السيدة الوزيرة.

إن سؤال فريق حزب الاستقلال والتعادلية جاء لأن التصريح الحكومي حث على الاهتمام بالأهتات وكذا الأطفال، وكذلك رعاية الطفل والأم من أهداف الألفية، ثم كذلك برنامجكم في وزارة الصحة ألح على شيئين: محاربة الرشوة والتخفيض من وفيات الأهتات وكذا الأطفال.

إذن، هذا البرنامج الذي استمعنا إليه هو برنامج طموح، نتمنى أن يكون في أقرب الآجال ولكن فهو مرتبط، صحة الطفل مرتبطة بالأم، في نظرنا كفريق استقلالي نقول ضروري من حماية الأهتات وذلك بتوفير:

- ثلاث قنينات من الدم السلي في كل محل ولادة.

- ثم كذلك الاهتمام بالإعناش.

- وكذلك إعادة انتشار المنعشين الأطباء المكلفين بالإعناش، فمثلا المحمدية عندها مجموعة من التجهيزات هامة في الإعناش ولكن نجد طبيبا واحدا مختصا في الإعناش على عكس سيدي عثمان، نجد ثلاث أطباء ولكن بدون آليات للإعناش.

إذن يجب إعادة نشر أو انتشار الأطباء المختصين في الإعناش، وكذلك إحداث توازن في آليات الإعناش.

كما كذلك نوه بتجربة SAMU التي ستهتم بحمل النساء من المنازل إلى مصحات للولادة، آملين أن تكون مجهزة أو médicalisé أو على الأقل مجهزة حتى تتفادى مجموعة من الإشكالات.

نقص عدد الأسرة المخصصة للولادة بالإضافة إلى نقص التأطير بالأطباء المتخصصين في الولادة على المستوى الوطني كذلك.

لذا، نسائلكم السيدة الوزيرة: ما هي الإجراءات المستقبلية التي ستتخذها الوزارة لحل هذا المشكل وخاصة في العالم القروي؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة ياسمينة بادو وزيرة الصحة:

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

بالفعل فإن نسبة الوفيات عند الأهتات والأطفال مازالت مرتفعة، وحقيقة تشكل إشكالية لا في العالم القروي ولا كذلك في الوسط الحضري، فلمواجهة هذا الوضع المقلق فإن وزارة الصحة رسمت عدة أهداف منها.

- تخفيض معدل الوفيات في أوساط الأهتات من 227 إلى 50 وفاة لكل 100 ألف ولادة حية في أفق سنة 2012؛

- وبالنسبة للأطفال تخفيض هذه النسبة ديال 40 إلى 15 لكل ولادة حية في أفق 2012.

وهذه الأهداف يمكن تحقيقها وتدخل ضمن أهداف الألفية للتنمية، ولتحقيق هذه الأهداف سنعمل على ضمان تغطية من الرفع من نسبة الحمل المراقب من 62 إلى 80%.

ومن جهة أخرى، ومن خلال الإستراتيجية التي سطرناها، اهتينا بتسريع تفعيل البرنامج المخصص للولادة دون مخاطر، وفي هذا الصدد تم تكوين لجنة وطنية من أجل وضع برنامج عملي متكامل ساهم فيه نخبة من الخبراء بالإضافة إلى كل الشركاء في هذه البرنامج، وقد خلصت هذه اللجنة إلى وضع برنامج عمل سيتم الإعلان عن تفاصيله قريبا، ولكن من أهم التدابير الذي يضمه هذا البرنامج:

- أولا، تأمين النقل الصحي لفائدة النساء الحوامل من دور الولادة إلى المستشفيات العمومية، من خلال إنشاء وحدات المساعدة الطبية المستعجلة المتخصصة في طب التوليد والطب المواليد لفائدة العالم القروي، إذا غادي يتم إحداث بما يسمى Les SAMU obstétricaux؛

- ثانيا، سيتم تزويد دور الولادة بكل المستلزمات الضرورية للولادة مع توفير الأدوية الضرورية؛

- ثالثا، تدعيم المرافق الصحية بالعالم القروي بالأطر الطبية والشبه الطبية اللازمة وتوزيعها وفق الحاجيات؛

- رابعا، مضاعفة عدد الخريجين من الممرضات القابلات؛

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الصحة:

كما جاء في تدخلتي، هاذ النقط اللي شرت إليها من أجل تقليص نسبة الوفيات عند الأمهات وعند الأطفال هو في الحقيقة هي بعض النقط الأساسية، هناك بطبيعة الحال كايين هناك نقط أخرى متعلقة بإعادة انتشار الأطباء، وستكون لنا مناسبة أخرى باش ندخلو في تفاصيل هاذ البرنامج. اللي بغيت نقول بطبيعة الحال ونؤكد عليه على أن هاذ السيارات الإسعاف ستكون مجهزة بكل التجهيزات التقنية، لتوفير بطبيعة الحال نقل هذه الأمهات والحوامل في أحسن الظروف.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

نشكر السيدة الوزيرة، والسادة الوزراء على مساهمتهم في هذه الجلسة.

إختتام أعمال جلسة الأسئلة الشفهية، وشكرا لكم جميعا.